الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
المركز الجامعي –ميلة
معهد العلوم الاقتصادية،تجارية و علوم التسيير

ميدان: العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير

شعبة: علوم التسيير

تخصص: مالية

التحليل المالي في البنوك التجارية

مذكرة مكملة لنيل شهادة ليسانس LMD

إعداد الطلبة:
بن صالح مريم
بوخالفة آمينة
عمراوي علي

تحت إشراف الأستاذة:
بوقجاني جناة

السنة الجامعية: 2010-2011

الدعـــاء

يا رب لا تجعلني أصاب بالغرور إذا نجحت و لا باليأس إذا أخفقت و

ذكرني أن

الإخفاق هو التجربة التي تؤدي إلى النجاح

يا رب إذا أعطيتني نجاحا فلا تأخذ تواضعي و إذا أعطيتني تواضعا فلا

تأخذ اعتزازي بكرامتي

" ربي أغفر لي و لوالديا و للمؤمنين يوم الحساب و قنا عذاب النار "

اللهم أتنا في الدنيا حسنة و في الآخرة حسنة و قنا عذاب النار "

بسم الله الرحمن الرحيم

" و قالوا الحمد لله الذي هدانا لهذا و ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله "

صدق الله العظيم .

إهـــــــــــــــــــــــــــــــداء

الحمد لله تعالى المحمود له الفضل علينا ومنه الكرم والجود خيره

ممدود، وعطاؤه

بلا حدود، والصلاة والسلام على خير الأنام، وبدين الله قام و أقام، نبينا محمد عليه أفضل الصلاة والسلام، وعلى آله وصحبه الكرام، والتابعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

أهدي حصيلة جهدي و عملي المتواضع إلى:

إلـــــى منبع الخير الدافق و الحنان الوافر

إلـــــى المربَي الفاضل الذي نسج لي طريق النَجاح في حياتي لك ألف شكر، نور الله قلبك بالإيمان و أسعد أيامك بالقرآن و جعلك من أصحاب الجنة أنت "أبـــي العزيـــــز".

إلـــــى التي تعجز الكلمات عن شكرها إلـــــى التي تربَت أنفاسي على عرش قلبها

إلـــــى الحبيبة التي تفانت في تربيتي و سهرت على راحتي لكي أترعرع في حضنها و أتدفئ بحنانها "أمـــــــــي الغاليـــة".

إلـــــى سندي و قوتي

إلـــــى ثمرة الحياة إلى الأعزاء و العزة لله إهداء خاص للغالين معطر بالياسمين أرسله فقط لإخوتي و أخواتي.

بـــــــــسم الأمل و الأمل للحياة، بـــــسم الحياة و الحياة للبشر، بـــــسم القدر و القدر مكتوب أن تكونوا أصدقائي، بـــــسم الزهور التي مصيرها الذبول أما الصداقة التي بيننا فلا تزول إليكم هذا الإهدا

علـــــــــــي

شكر و تقدير

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم و المعرفة و أعاننا على أداء هذا الواجب و وفقنا إلى إنجاز هذا العمل.

نتوجه بجزيل الشكر و الامتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على إنجاز هذا العمل و في تذليل ما واجهناه من صعوبات، و نخص بالذكر الأستاذة المشرفة " بوقجاني جناة " التي لم تبخل علينا بتوجيهاتها و نصائحها القيمة التي كانت عونا لنا في إتمام هذا البحث.

إن أصبنا فلنا أجرنا و إن أخطئنا فحسبنا أننا حاولنا

فهرس المذكرة :

المقدمة *01*

- ✓ **الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول البنوك التجارية**

تمهيد.....03

- **المبحث الأول**: ماهية البنوك التجارية..... ..04

المطلب الأول: نشأة البنوك التجارية و تطورها.....04

المطلب الثاني : تعريف البنوك التجارية.....04

المطلب الثالث : أنواع البنوك التجارية 05

المطلب الرابع: وظائف البنوك التجارية.....06

- **المبحث الثاني** : وظائف البنوك التجارية 11

المطلب الأول : السمات المميزة للبنوك التجارية و مصادر أموالها 11

المطلب الثاني : مصادر أموا البنوك التجارية 11

المطلب الثالث : عمليات البنوك التجارية 13

- **المبحث الثالث** : عموميات حول القروض.....16

المطلب الأول : مفهوم القروض و أنواعها.....18

المطلب الثاني : الأسس العامة لمنح القروض.....18

المطلب الثالث : مخاطر القروض و الوقاية منها 18

الخلاصة:.....21

- ✓ ***الفصل الثاني : التحليل المالي و الأدوات المستعملة فيه***

تمهيد.....22

المبحث الأول : مدخل للتحليل المالي.....23

المطلب الأول : لمحة تاريخية للتحليل المالي 23

المطلب الثاني : تعريف التحليل المالي 23

المطلب الثالث : أنواع التحليل المالي.....24

المبحث الثاني : بيانات التحليل المالي.....27

المطلب الأول : أغراض التحليل المالي 27

المطلب الثاني : الأطراف المستفيدة من التحليل المالي.....28

المطلب الثالث : القوائم المالية ذات العلاقة بالتحليل المالي.....31

المبحث الثالث : الأدوات المستعملة في التحليل المالي.....34

المطلب الأول : التوازنات المالية.....34
المطلب الثاني : النسب المالية 37
المطلب الثالث : تحليل التغير و الاتجاه و نقطة التعادل.....39
المطلب الرابع : أساليب التحليل الإحصائية.....40
الخلاصة: 44
قائمة المراجع:.....46

مقدمة عامة

المقدمة:

إن أي مؤسسة اقتصادية تسعى لضمان وجودها و تسييرها وهذا بغرض الحصول على مردود مالي مرتفع لمالكيها.ولهذا قام الفكر الحديث بوضع الوظيفة المالية في مقدمة الوظائف الأخرى لمؤسسة إذ يقع على عاتق هذه الوظيفة إيجاد المعلومات المالية اللازمة لأغراض التخطيط و الرقابة بالنسبة لمختلف العمليات و الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة من خلال البحث عن الأموال اللازمة سوء من مصادرها الذاتية أو محيطها المالي ، و ذلك بالكميات المناسبة و التكلفة الملائمة و في الوقت المناسب و السهر على إنفاقها بطريقة مناسبة بهدف تحقيق أغراض المؤسسة .ومن بين ابرز عناصر المحيط المالي نجد :

البنوك التجارية التي تعتبر طرف أساسي في الوظيفة المالية بصفته من بين المؤسسات المالية التي يرتكز نشاطها في قبول الودائع ومنح قروض أي وسيط بين أولئك الذين لهم أموالا فائضة و بين الذين يحتاجون إلى تلك الأموال.

ومن هذا المنطلق نجد أن السياسة المالية المتبعة و القرارات المتخذة من طرف البنك ستكون أصعب بكثير من أي مؤسسة اقتصادية أخرى.لهذا يجب أدوات واليات تساعد البنك على أداء هذه الوظيفة على أكمل وجه .و من بين هذه الأدوات نذكر التحليل المالي الذي يعد من ابرز الغدوات المستعملة لتقييم الأهداف التي يسعى البنك إلى تحقيقها سواء لتقييم أدائه أو لتقييم طلبات العملاء فيما يخص الاقتراض.

و من هنا يراودنا سؤال مهم هو:

هل يمكن للبنك أن يقدم على منح القروض دون اللجوء إلى التحليل المالي؟

و لعل من أهم الأسباب التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع كونه يدخل في مجال تخصصنا ومحاولة التطرق إلى موضوع ذو أهمية بالنسبة لنشاط البنك. حيث يعتبر التحليل المالي ذو أهمية بالغة بالنسبة للبنوك لمعرفة المؤسسات التي لديها ضمانات لاسترداد أمواله في المدة المحددة.

أما فيما يتعلق بأهداف البحث فهو يسعى إلى التعريف بالبنوك التجارية، أنواعها و الأدوار التي تلعبها في اقتصاد الدول و مدى فاعليتها في تطوير هذه الاقتصاديات. فالتحليل المالي ما هو إلا طرق و أدوات مستخدمة للوقوف على الوضعية المالية لمختلف المؤسسات، وكذلك محاولة التعرف على التحليل المالي، أهدافه و أدواته. و محاولة معرفة أهم المعايير التي يعتمد عليها البنك في منح قروض للمؤسسات الاقتصادية وأهمية التحليل المالي أو الدور الذي يلعبه التحليل المالي في تحديد هذه المعايير. وإعطاء مقترحات و توصيات للبنوك من اجل تحقيق الأهداف المرجوة من تواجدها (مدى قدرته على تمويل استثمارات اقتصادية عن طريق منح قروض للمؤسسات).

و تكمن أهمية البحث من خلال الإضافة التي سيمنحها للمكتبة و الباحثين و ذلك بمعرفة دور التحليل المالي في البنوك التجارية و بمعرفة هذا الدور يمكن لمسئولي البنوك من الاعتماد عليه كأداة تحدد مدى فاعلية المؤسسة و قدرتها على تقديم الضمانات اللازمة للحصول على القرض.

أما بخصوص منهج الدراسة، فقد استخدمنا أسلوب الاقتباس فيما يخص الجانب النظري، و استهدفنا من ذلك محاولة الإلمام بكل جوانب الموضوع. وقد اكتفينا في بحثنا هذا بفصلين نظريين نتيجة عدم تمكننا من اجراء الجانب التطبيقي، وذلك لرفض البنك لاستقبالنا.

حيث تعرضنا في **الفصل الأول** إلى المفاهيم الأساسية حول البنوك التجارية، فعرضنا في **المبحث الأول** ماهية البنوك التجارية، وفي المبحث **الثاني** السمات المميزة للبنوك التجارية ومصادر أموالها، و تطرقنا في **المبحث الثالث** إلى عموميات حول القروض.

أما **الفصل الثاني** فتعرفنا فيه على التحليل المالي و الأدوات المستعملة فيه، فتناولنا في **المبحث الأول** مدخل للتحليل المالي و تطرقنا في **المبحث الثاني** إلى بيانات التحليل المالي أما **المبحث الثالث** فتناولنا فيه الأدوات المستعملة في التحليل المالي.

و رغم الصعوبات التي قد إعترضتنا خلال قيامنا ببحثنا هذا خاصة في الجانب التطبيقي أي عدم تمكننا من الحصول على الوثائق اللازمة وكذلك ضيق الوقت و مع علمنا أن البحث العلمي ليس بالأمر الهين فقد بدلنا جهدا من أجل إتمام هذه الدراسة في أجالها المحددة

الجانب النظري

تمهيد :

إن ظهور البنوك جاء نتيجة تطور العلاقة الاقتصادية، و في كل مرحلة من هذا التطور زادت حاجـــة الناس

إلى مثل هذه المؤسسات نظرا للوظائف التي تقوم بها. ومن أبرزها قبول الودائع و تقديم قروض و أهم ما

يميز البنوك التجارية عن غيرها هو ا لودائع تحت الطلب و الحسابات الجارية مما يجعلها على استعداد لدفع

هذه الأموال إلى أصحابها في أي وقت أثناء الدوام الرسمي للصرف.

سنتناول خلال هذا الفصل ما يلي :

المبحث الأول : مفاهيم أساسية حول البنوك التجارية

المبحث الثاني : السمات المميز للبنوك التجارية و مصادر أموالها

المبحث الثالث : عموميات حول البنوك التجارية

المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية

المطلب الأول: نشأة البنوك التجارية و تطورها

ترجع نشأة البنوك التجارية إلى الفترة الأخيرة من القرون الوسطى،حيث قام بعض التجار والمرابين والصياغ في أرويا،وبالذات في مدن البندقية وجنوا وبرشلونة بقبول أموال المودعين بغية المحافظة عليها من الضياع وذلك بمقابل إصدار شهادات إيداع اسمية وقامت هذه المؤسسات تدريجيا بتحويل الودائع من حساب مودع إلى حساب مودع آخر سدادا للمعاملات التجارية و كان قيد التحويل في سجلات المؤسسة يتم في حضور كل من الدائن والمدين[1] .

وفيما بعد سمح لبعض العملاء بسحب مبالغ تتجاوز قيمتها ودائعهم وهو ما يسمى الآن"السحب على المكشوف"،حيث أدى الإفراط في ذلك لإفلاس الكثير من القائمين على قبول الودائع، بعدها تبنت الحكومة إنشاء مؤسسات تعتني بذلك[2].

فتم تأسيس أول مصرف حكومي في مدينة البندقية (فينيسيا) الايطالية عام 1587م باسم بنك بيازاريالتو. وجاء بعده بنك أمستردام عام 1609م. و يعتبر هذا الأخير النموذج الذي أخذته معظم البنوك الأوروبية بعد ذلك مع مراعاة ما أملته اختلافات الظروف و الأحوال بين دولة و أخرى، مثل بنك هامبورغ بألمانيا عام 1619م و بنك انجلترا عام 1694م، وبنك فرنسا الذي أسسه نابليون عام 1800م، ثم انتشرت البنوك بعد ذلك في أمريكا و غيرها من بلدان العالم[3] .

وبمجيء الثورة الصناعية والدخول في عصر الإنتاج اخدت البنوك تتوسع،و في القرن التاسع عشر أخدت شكل شركات مساهمة و اعتبارا من النصف الثاني من ذلك القرن ازداد عدد البنوك التي اتسعت أعمالها حتى أقامت لها فروع في كل مكان.وكان لها أثر كبير في تمويل العمليات التجارية و استخدام شهادات الإيداع لحامله (أي بدون تعيين اسم المستفيد) التي انبثق منها الشيك في تسوية المعاملات[4] .

المطلب الثاني: تعريف البنوك التجارية

إن للبنوك التجارية عدة تعار يف نذكر منها:

تعريف1: هي تلك المؤسسات التي تتيح خدمات مصرفية متنوعة للجمهور دون تمييز فهي تقدم للمدخرين فرصا متنوعة لاستثمار مدخراتهم من خلال الودائع التقليدية أو شهادات الإيداع قصيرة

---

[1] – رشاد العصار و رياض الحلبي ،**النقود والبنوك**،الطبعة الأولى،دار صفاء لنشر و التوزيع،عمان،2010،ص63

[2] – سعيد سامي الحلاق و محمد محمود العجلوني،**النقود و البنوك و المصارف المركزية**،الطبعة العربية،دار اليازوري العلمية لنشر و التوزيع،عمان،الأردن،2010_ص57

[3] خالد أمين عبد الله و إسماعيل إبراهيم الطراد، **إدار، العمليات المصرفية المحلية و الدولية**، الطبعة الأولى، دار وائل لنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2006،ص21

[4] شاكر القز وني،**محاضرات في اقتصاد البنوك**،الطبعة الرابعة،ديوان المطبوعات الجامعية،بن عكنون،الجزائر،2008–ص25_27

الأجل وكذلك تتيح فرصا عديدة للمقترضين من خلال تقديم قروض قصيرة ومتوسطة و طويلة الأجل[1] .

تعريف2: عبارة عن مؤسسات مالية تقوم بجمع المدخرات و إنشاء الائتمان وقبول كافة الودائع وتمويل المشاريع و إنشاءها و البحث عن الودائع [2].

تعريف3: البنوك التجارية هي مؤسسات ائتمانية غير متخصصة في نشاط اقتصادي معين زراعي أو صناعي أو عقاري وتقوم بتلقي الودائع القابلة للسحب عند الطلب و قصيرة الأجل و تقديم الائتمان قصير الأجل إلى المؤسسات المختلفة [3] .

تعريف4: البنك التجاري نوع من أنواع المؤسسات المالية التي يرتكز نشاطها على قبول الودائع و منح الائتمان، و بذلك فان البنك التجاري عبارة عن وسيط بين طرفين هما الجهات ذات الفائض (المقرضين) و الجهات ذات العجز(المقترضين)[4].

نستخلص من هذه التعاريف أن البنك التجاري يقصد به كل المؤسسات التي تقدم خدمات مصرفية و ذلك بتجميع مدخرات الأفراد لوضعها تحت تصرف المشروعات كرأس مال متداول، كما تعمل على خلق وسائل الدفع في صورة نقود مصرفية على طريق منح الائتمان.

المطلب الثالث:أنواع البنوك التجارية

تنقسم البنوك التجارية إلى أنواع متعددة طبقا للزاوية التي يتم من خلالها النظر إلى البنوك و ذلك على النحو التالي:

أ_ من حيث نشاطها ومدى تغطيتها للمناطق الجغرافية[5]

1- البنوك التجارية العامة:

ويقصد بها تلك البنوك التي يقع مركزها الرئيسي في العاصمة أو في إحدى المدن الكبرى . وتباشر نشاطها من خلال فروع أو مكاتب على مستوى الدولة أوخارجها ،وتقوم هذه البنوك بكافة الأعمال التقليدية للبنوك التجارية.وتمنح الائتمان–قصير و متوسط الأجل–،كذلك فهي تباشر كافة مجالات الصرف وتمويل التجارة الخارجية.

2- البنوك التجارية المحلية:

و يقصد بها تلك البنوك التي يقتصر نشاطها على منطقة جغرافية محدودة نسبية مثل محافظة معينة أو مدينة أو ولاية أو إقليم محدد.ويقع المركز الرئيسي للبنك و الفروع في هذه المنطقة المحددة. و تتميز

---

[1] أكرم حداد ومشهورة هذلول،**النقود و المصارف مدخل تحليلي و نظري** ،الطبعة الثانية،، دار وائل للنشر ،عمان ،2008 ،ص ص 144-145

[2] **خبابة عبد الله**،الاقتصاد المصرفي –بنوك الكترونية–بنوك تجارية–السياسة النقدية،مؤسسة، شباب الجامعة،2008،ص88

[3] السيد متولي عبد القادر، **اقتصاديات النقود و البنوك**، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان،2010 ، ص58

[4] شقيري نوري موسى و آخرون، **المؤسسات المالية المحلية و الدولية**، الطبعة الأولى ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان ، الأردن، 2009،ص 91

1محمد عبد الفتاح الصيرفي، **إدارة البنوك**، الطبعة الأولى،دار المناهج لنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2006،ص ص 32_33

هذه البنوك بصغر الحجم، كما ترتبط بالبيئة المحيطة بها و ينعكس ذلك على مجموعة الخدمات المصرفية التي تقوم بتقديمها.

ب_ من حيث عدد الفروع :[1]

1- البنوك التجارية ذات الفرع:

تتم العمليات المصرفية من خلال فروع في مكان واحد أو أكثر من مكان ، وبذلك تتم الرقابة على هذه الفروع من خلال المركز الرئيسي للبنك، حيث تقوم الفروع بكافة الأعمال التقليدية للبنوك التجارية و تقديم الائتمان قصير ومتوسط الأجل كما تتعامل في مجالات الصرف الأجنبي و غيرها من العمليات المصرفية.

2- البنوك التجارية ذات الوحدة الواحدة:

تتم الخدمات المصرفية في مثل هذه البنوك من خلال بنك موجودة في مكان واحد ، و يعتبر هذا النوع شائعا في الولايات المتحدة الأمريكية بسب العرف والقانون و القدرة على مقابلة حاجات العملاء.

ج- من حيث حجم النشاط[2]:

1- بنوك الجملة:

و يقصد بها تلك البنوك التي تتعامل مع كبار عملاء المنشات الكبرى.

2- بنوك التجزئة:

وهي عكس النوع السابق حيث تتعامل مع صغار العملاء، و المنشآت الصغرى لكنها تسعى لاجتذاب اكبر عدد منهم ، و تتميز هذه البنوك بما تتميز به متاجر التجزئة، فهي منتشرة جغرافيا، و تتعامل بأصغر الوحدات المالية قيمة من خلال خلق المنافع الزمنية و المكانية، و منفعة التملك، و التعامل للأفراد ، و بذلك فان التجزئة تسعى إلى توزيع خدمات البنك من خلال المستهلك النهائي.

المطلب الرابع: وظائف البنوك التجارية

يمكن الفصل بين الوظائف التقليدية والحديثة:

1_الوظائف التقليدية[3]

البنك التجاري مؤسسة تتعامل بالائتمان قصير الأجل و تتلقى ودائع جارية في الغالب لكن البنك حتى يتلقى اكبر عدد من المتعاملين الاقتصاديين أي حجم كبير من الودائع وهو يقوم بتقديم العديد من الخدمات المصرفية بما يتجاوب واحتياجات المتعاملين ذلك أنهم يبحثون عن جهة آمنة وموثوق فيها

1محمود حسين الوادي و آخرون، **النقود والمصارف**، الطبعة الأولى، دار المسيرة لنشر و التوزيع و الطباعة ، عمان_الأردن ، 2010،ص 107.

[2]محمد عبد الفتاح الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص 33

[3] حسن احمد عبدا لرحيم ،**اقتصاديات النقود و البنوك**،الطبعة الأولى،مؤسسة طيبة لنشر و التوزيع،القاهرة،2007_2008،ص ص 82 83

لإيداع الفوائد المالية لديهم عند الحاجة، و يقوم البنك التجاري كذلك بتقديم و منح قروض لأن الأفـراد يبحثون عن مصادر تمكنهم من الوفاء بالتزاماتهم و كذلك تأمين احتياجاتهم وهاتان الوظيفتان أي الإيداع و الاقتراض من أهم الوظائف التقليدية للبنك التجاري.

أ_ قبول الودائع:

وتعتبر من أهم وظائف البنوك التجارية حيث يقوم البنك التجاري بقبول الودائـع مـن العملاء لديه سواء كان ذلك بالعملة الصعبة المحلية أو العملات الأجنبية و الوديعة تمثل التزامـا علـى البنك بصفته المودع لديه لصالح المودع صاحب الحق في الوديعة و هذا الالتزام يعطي صاحب الوديعة الحق في أن يطلب مبلغا في حدود مبلغ الوديعة و في أي وقت.

ب_ منح القروض[1]:

وتتضمن هذه الوظيفة قيام البنك التجاري بمنح النقود إما في شكل نقود ورقية أو نقود مصرفية (كتابية) إلى الأفراد و المؤسسات بمختلف الآجال وشتى المجالات مساهمة منـه فـي زيـادة الاستثمارات و دعما لنشاط المؤسسات الاقتصادية وتشكل القروض قصيرة الأجل الجزء الأكبر في هذا النوع من النشاط المصرفي حيث يتم الوفاء به بمجرد انتهاء العملية التي استهدف تمويلها ، بالإضـافة إلى ذلك فان البنوك التجارية تمنح أنواعا أخرى من القروض لآجال متوسطة لأكثر من سنة و قروض ذات اجل طويل و ذلك تلبية للمتطلبات الإنتاجية و الاستثمارية للمؤسسات الاقتصادية.

2_الوظائف الحديثة :

وتتمثل فيما يلي :

1_العمليات الخاصة بالأوراق التجارية[2]

تتعامل البنوك بالأوراق التجارية التالية: الكمبيالة، السند لأمر والشيك.

أ_الكمبيـــالـــة:

هي محرر مكتوب يتضمن أمرا صادرا من شخص هوا لساحب إلى شخص أخر هـوا لمسحوب عليه بان يدفع لأمر شخص ثالث هو المستفيد مبلغا معينا بمجرد الاطلاع أو في ميعاد معـين أو قابل للتعيين.

ب_ الســـند لأمـــر:

هو محرر مكتوب يتضمن تعهدا من طرف محرره،بدفع مبلغ معين بمجرد الاطلاع و في ميعاد معين أو قابل للتعيين لأمر شخص أخر هوا لمستفيد.

---

[1] –رايس حدة ،**دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك ال**إسلامية،الطبعة الأولى،ايتراك للطباعة و النشر و التوزيع،القاهرة،2009،
ص 41

[2] – نادية فوضيل،**الأوراق التجارية في القانون الجزائري**،دار هومه،2002، ص 7_8

ج_الشـــــيـــــك:

هو محرر مكتوب يتضمن أمرا صادرا من شخص هو الساحب إلى شخص أخر هو المسحوب عليه الذي غالبا ما يكون بنكا بان يدفع لشخص ثالث هو المستفيد أو لحامله إذا كـــان الشـــيك للحامل مبلغا معينا بمجرد الاطلاع على الشيك وترتبط بهذه الأوراق العمليات التالية:

- ***عملية الخصم[1]:***

وهي عملية يقوم من خلالها البنك بشراء أوراق تجارية من حاملها قبل تاريخ استحقاقها مقابل حصوله على سيولة،وهكذا فالبنك يحل محل حامل الورقة في الدائنة إلى غاية تـــاريخ الاســـتحقاق لتحصيل هذا الدين.

- ***التحصيل:***

حيث توضع الورقة التجارية لدى البنك وعندما يحين موعد استحقاقها يعلم الساحب المسحوب عليه و قد تكلف العميل المصرفي بتحقيق الورقة التجارية و ياخد مقابل ذلك عمولة خاصة.

- ***سند الرهن :***

يفرض البنك خصم الأوراق التجارية للعميل وبسبب حاجة هذا الأخير للسيولة فانه يلجا لطلب قرض مقابل رهن أوراقه التجارية وبعد توقيع العميل على عقد الرهن يعطي البنك الحق في امتلاك هذه الأوراق ضمانا للدين و تحصيل قيمة الأوراق والاحتفاظ لحين الوفاء بالدين.

2 _العمليات الخاصة بالأوراق المالية[2]: و تتمثل الأوراق المالية في الأسهم والسندات.

أ_الأسهم:

وهي أوراق تشهد بمساهمة صاحبها في رأس مال منشاة معينة ادن هـــي وســـيلة قرض للنشاط لصاحبها الحق في التصويت يوم اجتماع المساهمين والحق فـــي انتخـــاب مجلـــس إدارة المنشاة.

و ترجع على صاحبها بعائد سنوي هو نصيبه في ربح المنشاة،و البنك يلعب دور الوسيط في شـــراء و بيع الأسهم في السوق المالية. و قيمة السهم مرتبطة بالنصيب الذي يستفيد منه صـــاحبها أي مرتبطـــة بصحة المنشاة و قدرتها على توزيع أرباح معتبرة.

---

[1] بوتيوتة عبد اللطيف **و آخرون، استراتجيات البنوك التجارية و مدى تكيفها مع الواقع الاقتصادي الجديد**، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية،جامعة فرحات عباس، سطيف، دفعة 2003_2004 ، ص ص 5 _6

[2] احمد هني، **العملة و النقود**، الطبعة الثانية ، ديوان المطبوعات الجامعية، 2006، الجزائر، ص ص 69_88

ب- السندات:

هي أوراق تمثل دين على الذي أصدرها سواء كان منشاة أو خزينة وتتميز جذريا عن الأسهم حيث أنها لا تمثل مساهمة في رأس المال ولا تعطي أي حق في تسيير أو مراقبة المنشاة بما أن عائد السند ثابت و معروف يوم إصدار السند على عكس الأسهم التي تتميز بدخل سنوي متغير.

3 _تقديم خدمات استشارية للمتعاملين [1]:

لوحظ مؤخرا أن المصارف أصبحت تشترك في إعداد الدراسات المالية المطلوبة للمتعاملين معها لدى إنشاء مشروعاتهم و يتم على أساس هذه الدراسات:

_تحديد الحجم الأمثل للتمويل المطلوب.

_طريقة السداد ومدى اتفاقها مع سياسة المشروع في الشراء والبيع و التحصيل و الإنتاج لان مصلحة البنك و مصلحة المشروع الذي سيتعامل معه مصلحة مشتركة أي إذا ارتفعت كفاءة المشروع كان ذلك أفضل للبنك الذي يموله.

فمسالة تحديد الحجم الأمثل للأموال اللازمة للمشروع مسالة هامة لتحديد كمية الأموال التي تفي بحاجات المشروع بحيث لا يترتب عليها نقص في سيولة المشروع ولا إفراط فيها.

4 _ادخار المناسبات:

تشجع المصارف المتعاملين معها أن يقوموا بالادخار لمواجهة مناسبات معينة مثل مواجهة نفقات موسم الاصطياف، أوالزواج..... حيث تعطيهم فوائد مغرية على هذه المدخرات وتمنحهم تسهيلات ائتمانية خاصة تتناسب مع حجم مدخراتهم وهذا النوع من الخدمات يؤدي إلى زيادة موارد المصرف نتيجة تراكم مدخرات المتعاملين على فترات دورية حتى تحل المناسبة التي يدخر لأجلها.

5- البطاقات الائتمانية أو بطاقات الاعتماد:

وهي من أشهر الخدمات المصرفية الحديثة التي استحدثتها المصارف التجارية وتتلخص هذه الخدمة في منح الأفراد بطاقات من البلاستيك تحتوي على معلومات عن اسم المتعامل ورقم حسابه و بموجب هذه البطاقة يستطيع المتعامل أن يتمتع بخدمات العديد من المحلات التجارية المتفقة مع البنك على قبول منح الائتمان لحامل البطاقة على أن يقوم بسداد قيمة هذه الخدمات إلى المصرف خلال 25يوما من تاريخ استلامه الفاتورة.

6_إصدار خطابات الضمان [2]:

ويقصد بخطاب الضمان هو تعهد كتابي من المصرف بقبول دفع مبلغ معين نيابة عن الزبون إلى طرف أخر خلال الفترة المحددة صراحة في الخطاب .

---

[1] زياد رمضان و محفوظ جودة، مرجع سبق ذكره ،ص 17

[2] فلاح حسن الحسيني،مؤيد عبد الرحمان الدوري ، **إدارة البنوك مدخل كمي و استراتيجي معاصر**، الطبعة الرابعة ، دار وائل للنشر، 2008،ص 34

إضافة إلى الوظائف الحديثة التي ذكرناها سابقا نضيف ما يلي :

7_تأجير الخزائن الحديدية للجمهور لحفظ الوثائق و الممتلكات الثمينة و المهمة.

8_إدارة الأعمال و الممتلكات للمتعاملين معهم.

9_التعامل بالبيع و الشراء في العملات الأجنبية.

10_تمويل الإسكان الشخصي من خلال الاقتراض العقاري[1].

11_المساهمة في خطط التنمية الاقتصادية.

[1] خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطراد، **إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، 2006،ص 41

المبحث الثاني: السمات المميزة للبنوك التجارية ومصادر أموالها

المطلب الأول: السمات المميزة للبنوك التجارية [1]

تتميز المصارف التجارية عن غيرها من المؤسسات الأخرى بمجموعة من السمات وهي الربحية و السيولة والأمان وترجع أهمية دراستها إلى العلاقة المباشرة بسياسات المصارف التجارية و المتمثلة في تنمية مصادر أموال المصرف أو استثمار تلك الأموال و هذه الأسس هي:

1_الربحية:

تسعى البنوك التجارية دائما إلى تحقيق اكبر ربح ممكن من مزاولة أنشطتها،و يتمثل الربح المتحقق في زيادة إيرادات المصرف على تكاليفه ،إذ أن المعيار الأساسي لمدى كفاءة الإدارة هو حجم الأرباح المتحققة سنويا.

2_السيولة [2] :

يتمثل الجانب الأكبر من موارد البنك المالية في ودائع تستحق عند الطلب و من تم يكون البنك مستعد للوفاء بها في أي لحظة و تعد هذه السمة من أهم السمات التي يتميز بها البنك عن منشآت الأعمال الأخرى. ففي الوقت الذي تستطيع فيه هذه تأجيل سداد ما عليها من مستحقاتها و لو لبعض الوقت فان مجرد إشاعة عن عدم توفر سيولة كافية لدى البنك كفيلة بان تزعزع ثقة المودعين و يدفعهم فجأة لسحب ودائعهم مما قد يعرض البنك للإفلاس.

3_الأمان :

يتسم رأس المال الخاص بالبنك عادة بالصغر بالمقارنة بجملة مصادر الأموال فيه و هذا يعني صغر حافة الأمان بالنسبة للمودعين، الذي يعتمد البنك على أموالهم كمصدر للاستثمار فإذا زادت الخسائر عن ذلك فقد تلتهم جزءا من أموال المودعين،و النتيجة هي إفلاس البنك و تفرض السمات المشار إليها ثلاثة أهداف تهتدي بها إدارة البنك التجاري و تتمثل في:

_تحقيق أقصى ربحية من خلال زيادة الإيرادات طالما إن الجانب الأكبر من التكاليف هو من النوع الثابت.وان أي انخفاض في الإيرادات كفيل بان يصبحه انخفاض اكبر في الربح كما ذكرنا سابقا.

_تجنب التعرض لنقص شديد في السيولة لما لذلك من تأثير كبير على ثقة المودعين فيه.

_تحقيق اكبر قدر من الأمان للمودعين رأس المال الصغير لا يكفي لتحقيق الحماية المنشودة لهم.

المطلب الثاني: مصادر أموال البنوك التجارية [3]

---

[1] محمود حسن صوان، **أساسيات العمل المصرفي الإسلامي دراسة مصرفية تحليلية مع ملحق بالفتاوى الشرعية**، الطبعة الثانية، دار وائل لنشر و التوزيع، الأردن، عمان، 2008 ، ص 34

[2] سامر جلدة ، **البنوك التجارية و التسويق المصرفي**، الطبعة الأولى ، دار أسامة للنشر و التوزيع، الأردن ،عمان، 2009، ص ص 20-21

[3] زياد رمضان و محفوظ جودة ، مرجع سبق ذكره، ص ص 51 53

إن البنوك التجارية كغيرها من المؤسسات الاقتصادية الأخرى ، رغم اختلافها عن هذه الأخيرة من حيث طبيعة نشاطها إلا أن لها نفس مصادر التمويل شانها في ذلك شان المؤسسات الاخري و هنا يمكن التمييز بين مصدرين أساسين لموارده وذلك على النحو التالي:

1_ الموارد الذاتية (الداخلية):

وهي تلك الموارد التي يكون مصدرها داخلي و تشمل:

- ✓ ***رأس المال المدفوع:***

ويتمثل في الأموال التي يحصل عليها البنك من أصحاب المشروع عند بدء تكوينه ، ويتمثل هذا المصدر نسبة ضئيلة من مجموع الأموال البنك.

- ✓ ***الاحتياطات و الأرباح غير الموزعة والمخصصات[1]:***

يمثل موردا يرتبط بنشأة البنك، والاحتياطات مبالغ تقتطعها البنوك من صافي الربح المعد لتوزيع ويطلق على هذا النوع من الاحتياطات اسم احتياطي قانوني والأنواع الأخرى تكون حسب ما يقرره النظام و يسمى احتياطي اختياري وتستهدف البنوك من تكوين الاحتياطات دعم مراكزها المالية و تقويتها في مواجهة المتغيرات المستقبلية.

أما بالنسبة للمخصصات فالبنك يقوم بتحميلها على إجمالي الربح في نهاية العام بمقابلة أغرض معينة مثل: مقابلة توقع فقدان في قيمة أرصدتها أو هبوط أسعار الأوراق المالية والعملات الأجنبية.ومنها لمواجهة الأخطار والأحداث الطارئة أو لمواجهة أو لمواجهة التزاماتها اتجاه الآخرين أو لمواجهة وتغطية مصروف مؤكد استحق الدفع في المستقبل مثل : مخصص الضرائب

2 - الموارد الخارجية[2]:

وهي تلك الموارد التي يكون مصدرها من خارج البنك و تشتمل أساسا:

- ✓ ***الـــــودائـــــع :***

وهي من أهم موارد البنوك التجارية،حيث تشكل في الظروف العادية نسبة هامة من إجمالي موارد البنك وهي على أنواع ،كل نوع ينفرد بخصائص معينة تميزه عن الأنواع الأخرى وهي ودائع جارية، ودائع للأجل ، ودائع بإشعار و ودائع التوفير.

---

[1] انس البكري و وليد صافي ، **النقود و البنوك بين النظرية و التطبيق** ، دار لبداية لنشر و التوزيع ، عمان، ص ص _ 116 115

[2] أبو عتروس عبد الحق ، **الوجيز في البنوك التجارية عمليات وتقنيات و تطبيقات** ، جامعة منتوري ، قسنطينة، 2000، ص ص 9-8

✓ ***القروض:***

من مصادر أموال البنوك التجارية نجد الاقتراض والذي تتحصل عليه من مختلف المؤسسات خاصة منها:

-البنك المركزي.

-المؤسسات المالية و النقدية سواء كانت وطنية أو أجنبية و قد يحتاج البنك التجاري في ظروف معينة إلى سيولة مما يضطره اللجوء إلى الاقتراض لمواجهة مثل هذه الظروف كان يقع في أزمة سيولة نتيجة تقدم عدد كبير من المودعين لسحب ودائعهم مما يلجا إلى الاقتراض لمواجهة طلبات السحب.....

المطلب الثالث: عمليات البنوك التجارية[1]

يقصد بالعمليات المصرفية العمليات التي تقوم بها البنوك التجارية و تضم ما يلي: عمليات الصندوق، عمليات القروض، عمليات الصرف، عمليات المحفظة، عمليات التجارة الخارجية.

1_ عمليات الصندوق :

وتتمثل عمليات الصندوق في عمليات الإيداع و السحب و التحويل التي تتم يوميا و بصورة مستمرة في البنك و بالتالي فهي مرتبطة بالسيولة الفورية.

✓ ***عمليات الإيداع[2]:***

وهي تغذية المسحوبات بأموال يضعها الزبون في البنك و تزيد عمليات الإيداع في رصيد حساب الزبون كما تزيد من موارد البنك وتسمح له بزيادة القدرة على منح القروض

✓ ***المسحوبات:***

و هي العملية الثانية التي يمكن إجراؤها على الحسابات و تتمثل في العملية العكسية للودائع و على هذا الأساس فالمسحوبات هي عبارة عن جميع الاقتطاعات التي يقوم بها شخص من حسابه مستعملا في ذلك الشيك أو بتقديم الدفتر في حالة السحب على الدفتر. وتنقص عملية السحب من رصيد الحساب و يمكن أن يكون إجراء مثل هذه العملية إما لفائدة أي شخص أخر يؤمر بالدفع لصالحه من طرف صاحب الحساب الشخصي.

✓ ***التحويل:***

تتمثل عملية التحويل في نقل الأموال من حساب إلى حساب أخر داخل نفس البنك أو بين حسابين مفتوحين في بنكين مختلفين سواء كان هذين الحسابين لشخص واحد أو لشخصين مختلفين، تتجسد هذه العملية باقتطاع مبلغ معين من حساب المدين و إضافته إلى الحساب الدائن و تبعا لهذه العملية

---

[1] رحيم حسين، **الاقتصاد المصرفي**، الطبعة الأولى، دار بهاء الدين للنشر و التوزيع، قسنطينة، 2008،ص 234

[2] بن حافظ حمزة، **التحليل المالي في البنوك**، الدفعة 2003_2004، ص ص 15_16

ينخفض رصيد حساب الشخص المسحوب عليه و يزيد رصيد الشخص المستفيد و تتم عملية التحويل باستعمال ما يسمى بأمر تحويل أو باستعمال الشيك المسطر.

✓ ***فتح و إقفال حساب:***

_فتح حساب[1]:إن كل شخص طبيعي كامل الأهلية ومتمتع بحقوقه المدنية وكذلك الحال بالنسبة للشخص المعنوي يمكن له فتح حسابا بنكيا،بناء على طلب يتقدم به إلى البنك،والذي عادة ما يكون على شكل نموذج مطبوع يحدثه البنك لهذا المجال. و بعد فتح الحساب يتم إعطاء الحساب رقما والذي يسجل بجانب اسم المودع أو فوقه أو تحته حسب تصميم الوثيقة المعينة و تخصص لكل حساب بطاقة ترحل إليها كافة العمليات المتعلقة بالحساب،وبعد إتمام جميع هذه الإجراءات يتم تسليم دفاتر الشيكات للعميل لتمكينه من استغلال حسابه.

_إقفال حساب[2] ***:***الحساب المقفل يختلف على الحساب المرصد و ذلك لان الحساب المقفل هو ذلك الحساب الذي يشطب تماما من جدول الحسابات بالنسبة لصاحبه و لا يمكن استعمال الحساب المقفل مرة أخري لإجراء عمليات أخرى لفائدة صاحبه أما الحساب المرصد فهو ذلك الحساب الذي تجمع فيه المبالغ الدائمة والمبالغ المدينة وإخراج الفرق و وضعه في الجهة التي تحتوي على المبلغ الأصغر مع تباين طبيعة المحاسبة ويمكن استعماله بعد ترصيده لإجراء عمليات أخرى، وتقفل الحسابات في العمليات التالية:

_في حالة احد الطرفين صاحب الحساب أو البنك طلب ذلك .

_في حالة وفاة صاحب الحساب يجمد الحساب حتى تنتهي عملية تسوية الورثة .

_في حالة توقف الحساب عن العمل التجاري أو إفلاسه.

_يقفل الحساب كمبادرة من البنك كإجراء عقابي ضد الزبون الذي يحل بمصداقية معاملته المالية.

_يقفل الحساب عندما تنتهي العملية التي فتح من اجلها مثل الدفع المعتمد.

2_عمليات القروض:

والتي يقدمها البنك لتمويل رأس المال العامل في المشاريع الاقتصادية المختلفة و التي تكون قصيرة الأجل غالبا فبواسطتها تتحول الأرصدة العاطلة إلى أرصدة عاملة.

3_عمليات الصرف[3]***:***

وهي عملية تبادل العملات الداخلية أو الخاصة للدولة مع عملات خارجية أو أجنبية. و تتم عمليات الصرف في الصرف، و الذي يتضمن البنوك المنتشرة عبر أنحاء العالم بالإضافة إلى غرفة خاصة بالصرف موجودة في البورصة، وتتم عملية الصرف على أساس العرض و الطلب

[1] أبو عتروس عبد الحق، مرجع سابق ذكره، ص 22_23

[2] حجاتي حنان و آخرون، **دور البنوك التجارية في تمويل الاستثمارات الأجنبية المباشرة**، دفعة 2008-2006، ص 6

[3] بن حافظ حمزة، مرجع سبق ذكره ،ص 17

4 _عمليات المحفظة [1]:

تشتمل هذه المجموعة كلا من العمليات على الأوراق التجارية والعمليات على الأوراق المالية و تجدر بنا هنا التذكير بان الأوراق التجارية هي أدوات قصيرة الأجل.

أ_ العمليات على الأوراق التجارية

تعد العمليات على الأوراق التجارية الأكثر تكرارا بالمقارنة مع العمليات على الأوراق المالية، وإذا كانت هي الأقل عائد بالنسبة للبنك و تتمثل هذه العمليات فيما يلي:

_ خصم الأوراق التجارية:

في حالة العجز في السيولة يتقدم بعض الزبائن إلى البنك لتحويل بعض أوراقهم التجارية إلى سيولة قبل تاريخ استحقاقها ويقوم البنك بذلك مقابل عمولة ما يسمى بالاجيو.

_ تسيير الأوراق التجارية:

هو عبارة عن متابعة يومية لهذه الأوراق و تستخدم في ذلك جداول تشمل على وجه الخصوص اسم المستفيد ورقم حسابه و مبلغ الورقة وتاريخ استحقاقها.

_ الأوراق التجارية المقدمة كضمان: تشتمل محفظة الأوراق التجارية لدى البنك أوراق مقدمة على سبيل ضمان قروض قصيرة الأجل.

ب_ العمليات على الأوراق المالية:

و تتمثل العمليات على الأوراق المالية في:

- ✓ ***الاستثمار في الأوراق المالية:***

تقوم البنوك التجارية بتوظيف جزء من مواردها في مجال الاستثمار في الأوراق المالية،سواء كان هذا الاستثمار هو تحقيق العائد السنوي المستحق.

أو كان الهدف هو المضاربة في هذه الأوراق، أي الاستفادة من فارق السعر.

- ✓ ***تسيير الأوراق المالية لصالح الزبائن :***

يمثل هنا البنك دور الوكيل ، وياخد نظير ذلك عمولة محددة وتختلف مهمة البنك هنا باختلاف طبيعة الوكالة الممنوحة له من قبل الزبائن.

- ✓ ***الأوراق المالية المقدمة كضمان :***

تكون بعض القروض التي يقدمها البنك مضمونة بأوراق مالية، وتحتفظ مصلحة المحفظة بهذه الأوراق طالما لم يتم تسديد القرض.

[1] رحيم حسين ، مرجع سبق ذكره، ص 235--238

5 _ عمليات التجارة الخارجية:

يتجلى دور البنوك في مجالات المبادلات الدولية باعتباره وسيطا ماليا ما بين الـــدائن والمدين، ولكن أيضا لكونه وسيطا مابين متعاملين في بلدان مختلفة.فالبنوك تلعب دورا محوريا في ترقية التجارة الخارجية فهي تتدخل من خلال تمويل العملية : قروض الصادرات، القروض المستندية و تحويل الأموال المستحقة.

- ✓ ***قروض الصادرات:***

تهدف إلى ترقية الصادرات وعادة ما تكون مضمونة من طرف حكومة البلد المصدرة في ايطار سياسة دعم الصادرات و تندرج هذه القروض ضمن القروض متوسطة الأجل.

- ✓ ***القروض المستندية:***

وهي قروض قصيرة الأجل ، في مجال التجارة الخارجية تسمى قـــروض مســـتنديه بتقـــديم مستندات حول العملية الممولة.

- ✓ ***التحويل الدولي للأموال:***

تتدخل البنوك في عمليات تحويل الأموال إلى الخارج و تأخذ مقابل هذه الخدمة عمولة.

المبحث الثالث : عموميات حول القروض

المطلب الأول : مفهوم القروض و أنواعها[1]

أولا : مفهوم القروض :

تعرف القروض المصرفية بأنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء و التي تتم بمقتضاها تزويـــد الأفراد و المؤسسات و المنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال و فوائدها و العملات المستحقة عليها و المصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة و تدعيم تلك العملية بتقديم مجموعة من الضمانات و التي تكفل للبنك استرداد أمواله في حالة توقف العميل عـــن سداد بدون أية خسائر و ينطوي هذا المعنى على ما يسمى بالتسهيلات الائتمانية و على مفهوم الائتمان و السلفيات ، حتى أنه يمكن أن يكتفي بأحد تلك المعاني للدلالة على معنى القروض المصرفية.

ثانيا : أنواع القروض المصرفية : تختلف القروض بحســـب آجالهـــا و تبعـــا للمقترضـــين و الأغراض التي تستخدم فيها و الضمانات المقدمة ، و بالتالي تبويب القروض تبعا لذلك يسهل على البنك تتبع نشاطه و بمعرفة الأسباب التي أدت إلى تقدمه أو تأخره و مقارنة أنواع نشاطه بما تقدمـــه البنـــوك الأخرى و فيما يلي نتناول تبويب القروض من خلال عدة معايير :

1- تبويب القروض بحسب آجالها : و تنقسم القروض المصرفية طبقا لهذا المعيار إلى :

[1] عبد المطلب عبد الحميد ، **البنوك الشاملة عملياتها و إدارتها** ، 2000، ص 112- 115

1 -1- قروض قصيرة الأجل : مدتها عادة لا تزيد عن سنة و تستخدم أساسا في تحويل النشاط التجاري للمنشآت .

1-2- قروض متوسطة الأجل : و يمتد أجلها إلى خمس سنوات بغرض تمويل بعض العمليات الرأسمالية للمشروعات مثل شراء آلات جديدة للتوسع بوحدات جديدة أو إجراء تعديلات تطور من الإنتاج .

1-3- قروض طويلة الأجل : و تزيد مدتها عن خمس سنوات بغرض تمويل مشروعات الإسكان و استصلاح الأراضي و بناء المصانع كما يمكن أن تقسم القروض إلى حسب آجالها إلى :

1-3-1- قروض مستحقة عند الطلب : أي يحق للبنك طلب سداد صافي أي وقت يشاء و للمقترضين الحق في أدائها عندما يريدون .

1-3-2- قروض ممنوحة لأجل : و تنقسم إلى قروض قصيرة الأجل ، متوسطة و طويلة الأجل ، و يفيد هذا التبويب في الترتيبات المالية الخاصة بالسيولة و الموازية مع الودائع الربحية .

2 - تبويب القروض بحسب الأغراض : و تنقسم القروض بحسب هذا المعيار إلى :

2-1- قروض استهلاكية : تخدم للحصول على سلع للاستهلاك الشخصي أو لدفع مصروفات مفاجئة لا يمكن للدخل الحالي للمقترض من مواجهتها و يتم سدادها من دخل المقترض في المستقبل أو تصفية لبعض ممتلكاته و تقدم ضمانات لها مثل ضمان شخصي آخر ، أوراق مالية ، رهن عقاري .

2-2- قروض إنتاجية : و هي التي تمنح بهدف تكوين الأصول الثابتة للمشروع كما تستخدم في تدعيم الطاقة الإنتاجية لها عن طريق تمويل شراء معدات المصنع و المواد الخام اللازمة للإنتاج و من هذه القروض ما يستخدم في تمويل تكوين مشروعات التنمية الاقتصادية في المجتمع ، و تتوافر في هذه القروض السيولة الذاتية حيث أن دخل المقترض يرتفع نتيجة بيع منتجاته الناتجة عن أصوله الثابتة و استخدامها في ذلك و بالتالي يمكن تجنب جزء من الدخل و الأرباح المحتجزة لرفع قيمة القرض ، و لكن السيولة الذاتية لا يحدث في الأجل المتوسط و الطويل .

و لا تحبذ البنوك التجارية منح القروض الإنتاجية الرأسمالية لطول الفترة التي تبقى فيها هذه القروض في حكم المجمدة و لطبيعة المخاطر التي تلاقيها من جراء منحها و لكن لا يوجد ما يمنع من قيام البنوك التجارية بمنحها لأنها قد تكون أكبر سلامة من سندات مشروعات أخرى مع مراعاة سلامة المركز المالي للعميل و الحصول على ضمان عيني كبير كرهن المصنع مثلا ، أن لا تطول فترة الوفاء أكثر من خمسة أعوام كحد أقصى و أن يستهلك القرض تدريجيا طول فترة استحقاقه و أن يضع البنك قيودا على النواحي المالية للمقترض مثل توزيعات لأرباح و طريقة استعمال الأموال المقترضة .

هذا بالإضافة إلى ضرورة أن لا يزيد هذا النوع من القروض عن نسبة محددة من رأس المال البنك و احتياطاته و عموما ما يتخصص في هذا النوع من القروض البنوك المتخصصة .

2-3- القروض التجارية : هي تلك القروض الممنوحة لأجال قصيرة للمزارعين و المنتجين و التجار لتمويل عملياتهم الإنتاجية و طابعها موسمي و تختلف البنوك في اهتمامها لهذا النوع من القروض فمنها ما يتخصص في تمويل الزراعة و الحصاد و منها ما يفصل أنشطة أخرى .

2-4- القروض الاستثمارية : تمنح القروض الاستثمارية لبنوك الاستثمار و شركات الاستثمار لتمويل إنتاجها في سندات و أسهم جديدة و تمنح القروض الاستثمارية في شكل قروض مستحقة عند الطلب أو لأجل سماسرة الأوراق المالية و تمنح أيضا للأفراد لتمويل جزء من مشترياتهم للأوراق المالية

المطلب الثاني : الأسس العامة لمنح القرض

ا_أسس منح القرض[1]:

مع تطور البنوك التجارية و اتساع حجم خدماتها، و تنوع حاجات الحياة الاقتصادية فقد تنوعت أشكال القروض و الائتمان التي تقدم من البنوك التجارية للتدعيم و تتوافق مع الحاجات الاقتصادية و تتكيف مع العوامل و المحددات التي تتفاعل معها:

و عادة ما تحدد إدارة البنك التجاري مبادئ الطلب على كل نوع من أشكال القروض و الائتمان و تقيم فعالية و قابلية البنك التجاري في تلبية هذه الطلبات حيث تتحدد القروض على أساس:

1- موقع البنك و حجمه :

2- البيئة التنافسية التي يعيش فيها البنك.

3- شخصية و نوعية القوى البشرية العاملة في البنك و المسؤولية عن منح القروض .

المطلب الثالث: مخاطر القروض و الوقاية منها

ا_مخاطر القروض[2]:

يواجه البنك عند منح القروض مشكلة تقديم المخاطر المختلفة المتعلقة بالقرض و يحاول البنك التحكم فيها أو تخفيف آثارها التي قد تمتد ليس فقط إلى عدم تحقيق البنك للعائد المتوقع من القرض و إنما إلى خسارة لأموال المقرضة ذاتها و يمكن تقييم المخاطر التي تتعرض لها القروض إلى

❖ **لمخاطر الخاصة:**

و ترتبط هذه المخاطر بنشاط العميل أو بالصناعة التي ينتمي إليها فقد يتعرض العميل لظروف مثل ضعف الإدارة أو عدم أمانتها أو المشكلات المالية ، أو دورات تجارية خاصة

[1] سامر جلدة ، مرجع سابق ذكره، ص 132

[2] عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سبق ذكره ، ص 122

بالمنتجات التي تعمل بها ، أو ظهور منع بديلة ، كل هذه الظروف قد تؤثر على قدرة العميل على السداد و يمكن للبنك الوقوف على بعض المؤشرات الهامة التي تساعده في الحكم على مقدرة العميل و رغبته في السداد ، مثل تحليل ملف العميل لمطابقة السداد الفعلي للقروض التي سبق أن حصل عليها العميل من الموردين على اعتبار أنه ونع من الاقتراض و يمكن أيضا استخدام أسلوب التحليل المالي باستخدام النسب لقياس قدرة العميل على السداد ، و لقياس مدى كفاية رأس المال لسداد مستحقات البنك في حالة الإفلاس منشأة العميل و تعذر بيع الأصول بقيمتها الدفترية.

❖ **المخاطر العامة [1]:**

و هي المخاطر التي تتعرض لها كافة القروض بصرف النظر عن طبيعة و ظروف المنشأة المقترضة ، و من هذه المخاطر مخاطر تغير أسعار الفائدة ، و مخاطر التضخم ، و مخاطر الدورات التجارية التي تصيب الاقتصاد القومي ككل و مخاطر السوق .

- و نعني بمخاطر أسعار الفائدة احتمال تقلب أسعار الفائدة في المستقبل فإذا ارتفعت أسعار الفائدة مثلا عن المعدلات التي تم الاتفاق عليها في القرض أصبح البنك يحصل على عائد أقل من عائد السوق على استثماره و ذلك بالنسبة للقروض طويلة الأجل ، أما إذا كانت القروض قصيرة الأجل فارتفاع معدلات الفائدة قد يمكن من استثمارها بمعدلات فائدة مرتفعة و العكس في حالة انخفاض معدلات الفائدة ، أما مخاطر التضخم فتعني انخفاض القوة الشرائية للقرض سواء أصل القرض أو الفوائد مما يلحق أضرار بالبنك و يقصد بمخاطر دورات التجارية موجات الكساد التي تصيب الاقتصاد القومي ككل ، و تترك آثار سلبية على نتائج نشاط المنشآت و على مقدرتها على الوفاء كما عليها من الالتزامات ، و أخيرا يقصد بمخاطر السوق احتمال وقوع بعض أحداث هامة محليا أو عالميا .

1-الوقاية من خطر القرض [2] :

– الحصول على ضمانات سواء كانت حقيقية (مادية أو معنوية) أو خاصة على شكل ضمانات و تعهدات يتم أخذها عند منح القرض أو أثناء إنجاز الأعمال و لهذه الضمانات أهمية كبيرة من حيث تقليص حجم الخطر و التأثير النفسي الذي تمارسه على المدين لكن وجود مدينين لعمم الأولوية عند تسديد الديون ينقص من فعالية الضمانات .

- يمكن للبنك إن يشترط ضرورة الحصول العميل على موافقته إذا قرر القيام باستثمارات جديدة أو طلب قروض جديدة من بونك أخرى أو أطراف آخرين و يزود البنك العقد ببند يمكن من استرجاع أمواله و الفوائد المترتبة إذا ما خالف العميل الشروط المتفق عليها .

---

[1] محمد صالح الحناوي و عبد الفتاح عبد السلام، **المؤسسات المالية**، الإسكندرية ،2000، ص 274

[2] كرماني هدى،**تسيير البنوك التجارية في ضوء السياسة النقدية،حالة الجزائر،مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية،تخصص تسيير المؤسسات** ،2000-2001 ،قسنطينة،ص 102-101

- تقييم الخطر بتنويع القطاعات التي يتعامل معها البنك أو تعدد العملاء و المناطق حتى لا يتسبب تركز نشاطه في جهة معينة إلى خطر معمم
- تشكيل مخصصات بصورة موضوعية و ليست جزافية مما يتطلب استخدام محاسبة تحليلية للتمكن من تحديد كلفة القرض.
- تحديد الحد الأقصى المسموح للأخطار بالنسبة للمقترضين أو للنشاط أو للمنطقة الجغرافية.
- اللجوء إلى المؤسسات التابعة للبنك المركزي أو مكاتب الدراسات التي تحتوي على معلومات خاصة بوضع العميل و تقييم الخطر المتعلق به (مركز الأخطار ، مركزية عدم الدفع ...)

خلاصة :

تسعى البنوك التجارية لتحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية المتمثلة أساسا في تحقيق الربحية عند
منحها للقرض، و الاستثمار في الأوراق المالية و تحقيق السيولة اللازمة و كذا تحقيق الأمان للمودعين.
إضافة إلى دورها كوسيط بين أصحاب الفائض و العجز المالي، تقوم البنوك أيضا بأداء خدمات مصرفية
(مثل قبولها للودائع وتقديم القروض وخصم الأوراق التجارية أو تحصيلها وفتح الإعتمادات المستندية)، وقد تمارس هذه البنوك أعمالا أخرى شبه مصرفية (مثل المشاركة في المشاريع الاقتصادية وبيع وشراء الأسهم والسندات).

الفصل الثاني:

التحليل العالي والأدوات المستعملة فيه

تمهيـــــــــــد:

من خلال ما سبق ذكره عن البنوك التجارية و كيفية ظهورها و مهامهـــا المتداخلـــة أصـــبح مـــن الضروري وجود وسيلة للتقييم متمثلة في التحليل المالي الذي سنسعى في هذا الفصـــل إلـــى التعريـــف بماهيته و أغراضه الجهات المتوقع استفادتها منه و الأدوات التي تستخدم في تطبيقات التحليـــل المـــالي للوصول إلى أهدافه و والاستفادة منه لأغراض التخطيط و الرقابة و تقييم الأداء .

وسنتناول خلال هذا الفصل ما يلي :

المبحث الأول : مدخل للتحليل المالي

المبحث الثاني : بيانات التحليل المالي

المبحث الثالث : الأدوات المستعملة في التحليل المالي

المبحث الأول: مدخل للتحليل المالي

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن التحليل المالي

تاريخيا يرجع نشأة التحليل المالي كأداة إلى اتجاهين، الأول مصرفي إذ أن التوسع في حجم التسهيلات الائتمانية دعا المجلس التنفيذي لجمعية المصرفين في نيويورك عام 1895م إلى إعداد توصية لأعضاء الجمعية تفيد أن على المقترض أن يقدم بيانات مكتوبة حول الأصول(الموجودات) والخصوم (المطلوبات وحق الملكية) عند طلب الحصول على تسهيلات مصرفية .

وفي عام 1906 م تمت التوصية باستخدام هذه البيانات لأغراض التحليل الشامل لوضع الشركة المقترضة وبشكل يسمح بمعرفة نقاط القوة والضعف في تلك البيانات وفا عام1907 م تمت التوصية باعتماد القياس الكمي بواسطة النسب للبيانات المقدمة من قبل المقترضين بهدف تحديد الجدارة الائتمانية . [1]

أما الاتجاه الثاني فهو يشتمل على التحليل المالي بمفهومه الحديث وليد لظروف التي نشأت في مطلع الثلاثينيات من هذا القرن ، وهي الفترة التي تميزت بالكساد الكبير الذي ساد الولايات المتحدة الأمريكية ، الذي أدت ظروفه إلى الكشف عن بعض عمليات غش وخداع مارستها بعض إدارات الشركات ذات الملكية العامة الأمر الذي أضر بالمساهمين والمقترضين على حد سواء ، وحدا بالمشروع إلى التدخل ، وفرض نشر المعلومات المالية عن مثل هذه الشركات ، وقد أدى نشر هذه المعلومات إلى ظهور وظيفة جديدة للإدارة المالية في تلك الفترة وهي وظيفة التحليل المالي .

ومنذ ذلك التاريخ والتحليل المالي يكتسب مزيدا من الأهمية لدى الكثير من مستعمليه ، لما يقدمه لهم من معلومات ذات دلالة هامة في معظم الحالات التي يتناولها ، وقد كانت البنوك التجارية واحدة من الجهات التي أولت لها جدوى هذه الوسيلة كأداة ذات ميزات جيدة ، تقدم مساعدة لا بديل عندها عندما يتعلق الأمر باتخاذ قرار تسليفي من نوعية جيدة . [2]

المطلب الثاني : تعريف التحليل المالي

يعرف التحليل المالي على انه عملية تحويل كم هائل من البيانات المالية التاريخية المدونة بالقوائم المالية إلى كم أقل من المعلومات الأكثر فائدة لعملية اتخاذ القرار [3] .

- التحليل المالي هو دراسة البيانات والمعطيات المحاسبية والمالية المختلفة للمؤسسة بهدف الوصول إلى تشخيص صحيح لوضعيتها المالية المتعلقة بدراسة وتفسير كافة البيانات والمعطيات المحاسبية و الإحصائية والاقتصادية الخاصة بها وذلك لمعرفة موقعها ومكانتها في المحيط الذي تنشط فيه و

---

[1] – عدنان تايه النعيمي وارشد فؤاد التميمي ، **التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة** ، الطبعة العربية ، دار اليازوري العلمية ، عمان الأردن ، 2008 ص 17

[2]–مفلح محمد عقل ، **الإدارة المالية والتحليل المالي** ، الطبعة الأولى ، مكتبة المجتمع العربي لنشر وتوزيع ، عمان ، 2009 ، ص 231 .

[3]– محمد ناشر ، **إدارة المالية** ، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية جامعة حلب ، 1978 ، ص 103 .

إبراز جانب القوة لتدعيمها وجوانب الضعف لتجنبها مستقبلا باستعمال وسائل تختلف باختلاف الأهداف المنتظرة من هذا التحليل وفي هذا السياق يعرف التحليل المالي بأنه عملية تحويل الكم الفعال من البيانات المالية التاريخية إلى كم أقل من المعلومات أكثر فائدة لعملية اتخاذ القرار .[1]

- يعرف التحليل المالي بأنه عبارة عن عملية معالجة منظمة للبيانات عن مؤسسة ما للحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وتقييم الأداء المؤسسات التجارية والصناعية في الماضي والحاضر .[2]
- من خلال هذه التعريفات يمكن أن نقول أن التحليل المالي يعتبر من المهام الأساسية للإدارة المالية ويتضمن استخدام ودراسة تحليل منظمة للبيانات والمعلومات المتاحة وتحديد نقاط القوة والضعف لفترة معينة ، وذلك باستخدام أدوات وأساليب تختلف باختلاف الظروف والأهداف من التحليل ، ومؤشرات إضافية تساعد في تقييم الأداء المالي والموضع المستقبلي له وتساعد في التخطيط المستقبلي لكافة النشاطات .

المطلب الثالث : أنواع التحليل المالي :

يمكن النظر إلى التحليل المالي باعتباره أنواعا متعددة ، يكمل بعضها الآخر ، وهذه الانواع ناتجة عن التبويب ، الذي يتم استنادا إلى أسس مختلفة ، ومن أهم الأسس ما يلي :[3]

أولا : الجهة القائمة بالتحليل : [4]

يقسم نطاق التحليل المالي إلى تحليل مالي داخلي وتحليل مالي خارجي

1/ التحليل المالي الداخلي :

ونعني به أنه يقام من قبل شخص من داخل المؤسسة ويتميز هذا النوع من التحليل بأنه تحليل شامل لكل الجوانب المالية للمؤسسة وتقل فيه أخطاء التقدير ، خاصة وأن القائم به يتوفر على معلومات متنوعة تجعل تحليله أكثر نجاعة ودقة وتفصيلا .

2/ التحليل المالي الخارجي :

وهو التحليل الذي يقوم به شخص خارجي عن المؤسسة ، او هيئة تسعى إلى إعطاء نظرة حول الصحة المالية للمؤسسة ، بإظهار الإيجابيات والسلبيات ، ثم إعطاء الحلول المناسبة . ويتميز هذا النوع من التحليل بأنه تحليل لا يهتم إلا بجانب معين من جوانب الوضعية المالية للمؤسسة ويلجأ

---

[1]– حنفي عبد الغفار ، **أساسيات التمويل والإدارة المالية** ، الدار الجامعية الاسكندرية ، 2001 ، ص 77 .

[2]– مفلح محمد عقل ، مرجع سبق ذكره ،ص 232

[3]– وليد ناجي الحيالي ، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي** ، الطبعة الأولى ، مكتبة الجامعة وإثراء لنشر وتوزيع ، الشارقة ، الأردن ، 2009 ، ص 19 .

[4]– زغيب مليكة وبوشنقير ميلود ، **التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد** ، ديوان المطبوعات الجامعية 2010 ، ص 16

المحلل المالي الخارجي إلى الطرق المشابهة لتلك الطرق المستعملة من طرف المحلل المالي الداخلي ، لكنه لا يملك نفس الكمية من المعلومات عن المؤسسة المراد تحليل وضعيتها المالية .

ثانيا : البعد الزمني للتحليل [1]

إن التحليل المالي بعدا زمنيا يمثل الماضي والحاضر ، وبناء عليه يمكن تبويب التحليل المالي من حيث علاقته بالزمن إلى ما يلي :

1-التحليل الرأسي (الثابت أو الساكن) :

بمعنى أن يتم تحليل كل قائمة مالية ، على وحدة وشكل مستقل عن غيرها ، كما يتم بشكل رأسي لعناصر القائمة المالية موضوع التحليل غالبا لسنة مالية واحدة ، حيث ينسب كل عنصر من عناصرها إلى المجموع الإجمالي لهاه العناصر ، أو إلى مجموعة جزئية منها مثل نسبة المخزون إلى مجموع الأصول المتداولة أو نسبة الأصول المتداولة إلى مجموع الأصول .

1-التحليل الأفقي (المتغير):

يهتم هذا التحليل بدراسة سلوك عنصر من عناصر القائمة المالية وفي زمن متغير أكثر من سنة ، بمعنى متابعة حركة هذا العنصر زيادة أو نقصا عبر فترة زمنية ، وخلافا للتحليل الرأسي الذي يتصف بالسكون ، فإن هذا التحليل يتصف بالحركية ، لأنه يوضع التغيرات التي حدثت خلال فترة زمنية محددة وقد يكون بالأرقام المطلقة أو التغير النسبي السنوي .

ثالثا : الفترة التي يغطيها التحليل

يمكن تبويب التحليل المالي استنادا إلى طول الفترة الزمنية التي يغطيها التحليل إلى مايلي :

1-التحليل المالي قصير الأجل :

قد يكون التحليل رأسيا أو أفقيا ، ولكنه يغطي فترة زمنية قصيرة ، ويستفاد منه في قياس قدرات وإنجازات المشروع في الأجل القصير ، وغالبا ما يركز هذا النوع من التحليل على قابلية المشروع في الأجل القصير على تغطية التزاماته الجارية وتحقيق الإيرادات التشغيلية ، لذلك غالبا ما يسمى بتحليل السيولة وهذا النوع من التحليل بهم بالدرجة الأولى الدائنون والبنوك .

2- التحليل المالي طويل الأجل :

يركز هذا التحليل على تحليل هيكل التمويل العام والأصول الثابتة ، والربحية في الأجل الطويل ، إضافة إلى تغطية إتزامات المشروع طويل الأجل بما في ذلك القدرة على دفع فوائد وأقساط الديون عند استحقاقها ، ومدى انتظام المشروع في توزيع الأرباح ، وحجم هذه التوزيعات ، وتأثيرها على أسعار أسهم المشروع في الأسواق المالية ، ولتحقيق الغايات السابقة يقوم المحلل المالي بتحليل التناسق بين مصادر الأموال وطرق استخدامها ، مما يعني الجمع بين التحليل قصير الأجل (عند

[1] وليد ناجي الحيالي : مرجع سبق اكره ص 19-21 .

دراسة التمويل قصير الأجل ومجالات استخدامها) وبين التحليل طويل الأجل عند دراسة مصادر التمويل طويل الأجل داخلية وخارجية) ومجالات استخداماتها .

رابعا : الهدف من التحليل :

يمكن تبويب التحليل غلى عدة أنواع استنادا إلى الهدف من التحليل منها :

1/ تحليل التقويم قدرة المنشأ على الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير

2/ تحليل التقويم قدرة المنشأ على الوفاء بالتزاماتها في الأجل الطويل

3/ تحليل لتقويم ربحية المشروع

4/ تحليل لتقويم الأداء التشغيلي للمشروع

5/ تحليل لتقويم التناسق في الهيكل التمويلي العام ومجالات استخداماته

خامسا : المدى الذي يغطيه التحليل

يمكن تبويب التحليل استنادا إلى المدى والنطاق الذي يغطيه التحليل المالي منها:

التحليل الشامل:

يشمل هذا التحليل كافة أنشطة المشروع للسنة مالية واحدة أو مجموعة من السنوات.

التحليل الجزئي:

يغطي هذا التحليل مجموعة من أنشطة المشروع لفترة زمنية معينة أو أكثر.

المبحث الثاني: بيانات التحليل المالي

المطلب الأول: أغراض التحليل المالي 1

إن عملية التحليل المالي يمكن أن تتم أو تجري لعدة أغراض تختلف أو نعتذر هذه الأغراض تبعا تتعدد وتتنوع الأهداف والجهات التي تقوم بالتحليل المالي فعلى سبيل المثال يقوم ما نحو الائتمان (الدائنين + المقرضين) بالتحليل المالي في الغالب لغرض دراسة التدفقات المالية المستقبلية للوحدة للوقوف على مقدرة الوحدة على سداد التزاماتها الخارجي ، في حين تكون أغراض التحليل المالي بالنسبة للملاك هي تقيم أداء إدارة الشركة وكفاءتها في المحافظة على أموالها ، وبالنسبة للمشتركين فهم غالبا ما يهتمون للتقييم معدل الربحية لأسهم الشركة . ومن الناحية الأخرى فإن الأطراف الداخلية قد تستخدم التحليل المالي لغرض تقيم عمل الإدارات المختلفة للشركة والرقابة الداخلية ، والتوقف من الموضع المالي ونتائج أعمال الشركة .

وبشكل عام يمكن أن تكون أغراض التحليل المالي احد أو بعض النقاط التالية :

- اختبار مدى كفاءة عمليات الشركة لحل التحليل وتقيين ربحيتها
- تقيم الوضع المالي للشركة وتحديد مركزها الانتمائي
- تقييم أداء الإدارات المختلفة للشركة
- تقييم أداء الشركة بالمقارنة مع الشركات المماثلة في نفس القطاع (وضعها التنافسي توفير البيانات والمؤشرات الكمية التي تساعد في التخطيط والتنبؤ بالمستقبل في مختلف الأغراض .
- توفير وسيلة من وسائل الرقابة على نشاط المشروع
- دراسة وتقييم قدرة الشركة على الاستمرار (الفشل المالي) .

[1]– محمد المبروك ابو زين ، **التحليل المالي شركات وأسواق مالية** ، الطبقة الثانية ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، 2009 ، ص 22 .

المطلب الثاني: الأطراف المستفيدة من التحليل المالي_1

تعتمد عملية التحليل المالي أساسا في مضمونها ومنهجيتها على مهارة وهدف ووجهة نظر القائم بالتحليل ، وبالتالي فهي تختلف وفقا لمن يقوم بالتحليل المالي ، وعليه فإن وضع ومركز المحلل بالنسبة للمشروع ذو أهمية كبيرة حيث نميز بين نوعين من المحللين: محلل داخلي ومحلل خارجي وفقا لما يلي :

1- محلل داخلي (موظف) :

فيمكن الحصول على المعلومات الأساسية التي تساعده في تحقيق هدفه .

2- محلل خارجي :

يجمع المعلومات من مصادر متعددة وقد تكون أقل دقة من تلك التي يحصل عليها المحلل الداخلي ، ولكنهما متساويتان فيما يتعلق بالحصول على البيانات والمعلومات المتعلقة بالصناعة أو النشاط الذي ينتمي إليه المشروع . ومهما كان مركز أو وضع المحلل ، فلا بد من تحديد الجهة التي يقدم نتائج دراسته ، حيث تختلف طريقة عرض البيانات والمحتويات وفق للتفاوت الأفراد الذين تقدم إليهم .

ويمكن تلخيص وضع المحلل بالنسبة للشركة والأطراف التي تخدمها كما يلي :

[1]- حنفي عبد الغفار ورسمية زكي قرياقص ، **مدخل معاصر في الإدارة المالية** ، الدار الجامعية الاسكندرية ، 2002 ، ص 223 .

الشكل الأول: الأطراف المستفيدة من التحليل المالي

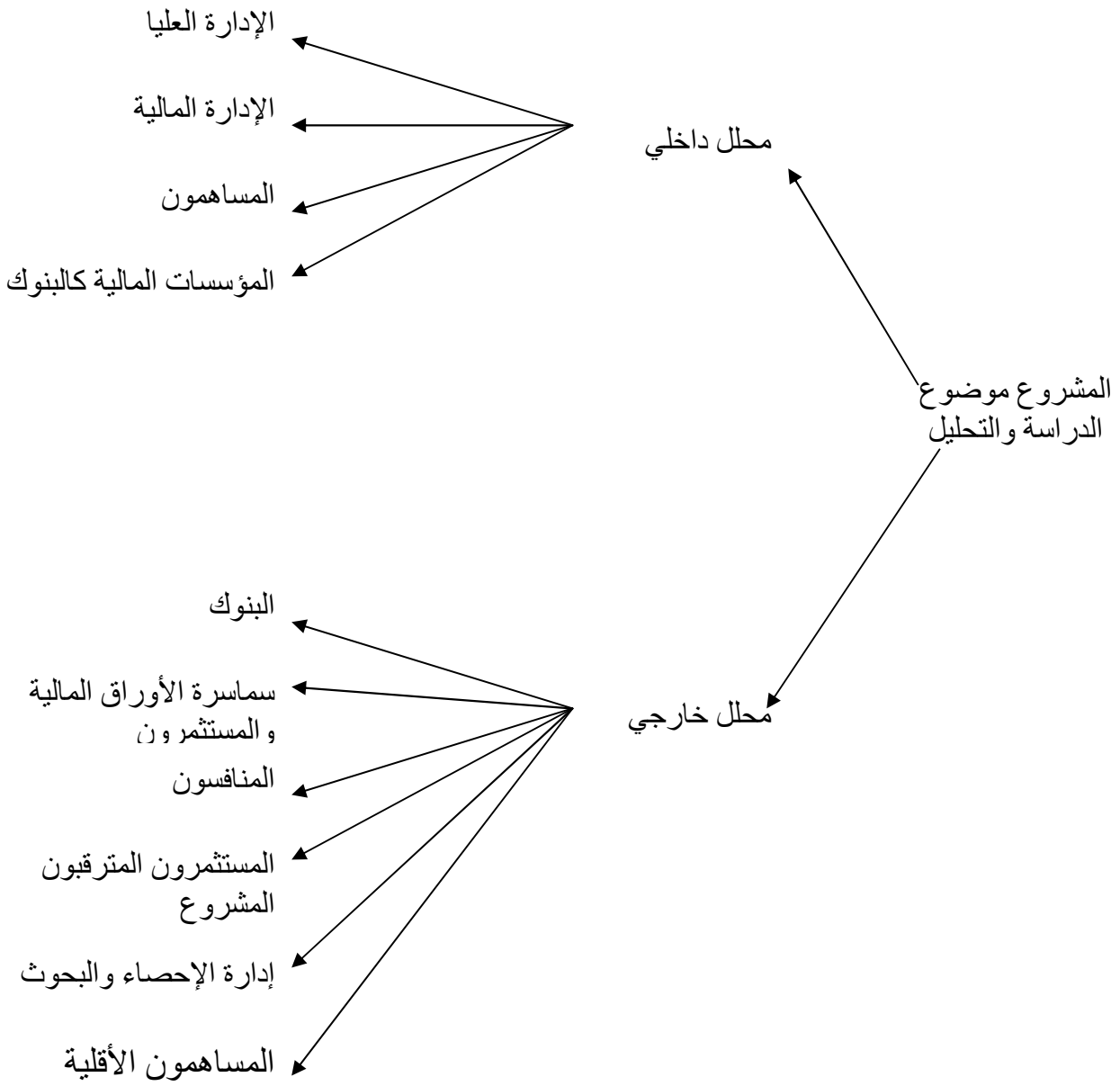

المصدر : حنفي عبد الغفار ورسمية زكي قرياقص ، مرجع سبق ذكره ،ص224.

و هناك فئات أخرى مستفيدة من التحليل المالي نذكرها فيما يلي :

1- إدارة الشركة:

عادة ما تكون إدارة الشركة بين فترة وأخرى بالتعميم كفاءتها التشغيلية ولذلك فهي تهتم بحساب جميع النسب المالية واستخراج النتائج وتفسيرها وتحديد نقاط القوة والضعف والعمل علة معالجة الانحرافات السلبية بعد معرفة أسبابها وذلك محاولة منها في تحسبن الأداء العام لها، وهكذا نجد إن التحليل المالي وظيفة رقابية بالإضافة غلى وظائف أخرى ومن النسب التي يرتكز عليها في هذا المجال هي :

نسب السيولة والربحية وهذه النسب التي تقيس الكفاءة التشغيلية تسمى بنسب النشاط أو نسب الكفاءة التشغيلية .

2-**الدائنون:** تختلف وجهة نظر الدائنون في التحليل المالي تبعا لنوع الدين.

- **ديون قصيرة الأجل:** يسعى أصحاب الديون قصيرة الأجل إلى التحقق مما إذا كانت المنشأة قادرة على إلتزماتها المالية الجارية في مواعيد استحقاقها .
- **ديون طويلة الأجل** : يتطلب الأمر أحيانا من الداعمين التأكد من مدى قدرة الشركة على الوفاء بأقساط الديون ودفع الفوائد في تاريخ استحقاقها .[1]

3-أصحاب المنشأة :[2]

وهم المساهمون أو الشركاء أو أصحاب المنشاة الفردية ، ويرتبط هؤلاء بالمنشاة الاقتصادية بشكل رئيسي لذا نجد أن اهتمامهم بنتائج التحليل المالي ينصب على تحليل الهيكل المالي العام وطبيعة التمويل الداخلي والخارجي والربحية والعائد على الأموال المستثمرة و مدى قدرة المنشأة على سداد إلتزماتها المالية الجارية بانتظام كما يهتم أصحاب المنشاة بمدى قدرتها في توفير السيولة النقدية لدفع حصص الأرباح المستحقة لهم .

4-جهات أخرى : هناك بعض الجهات الأخرى نذكر منها :

- **الغرفة التجارية والصناعية:** حيث تقوم هذه الغرف بجمع البيانات عن الوحدات الاقتصادية في القطاع الواحد بهدف استخراج نسب ومؤشرات لكل فرع من فروع النشاط الاقتصادي.
- **أجهزة التخطيط:** وتظهر أهمية ذلك في الدول التي تنتهج التخطيط المركزي حيث تساعد على إعداد الخطط الجديدة بناء على المعلومات المستخلصة من نتائج التحليل المالي .

---

[1]- علي عباس ، **الإدارة المالية** ، الطبعة الأولى ، إثراء للنشر والتوزيع عمان 2008 صص 71 – 72 .

[2]- منير شاكر محمد وآخرون ، **التحليل المالي مدخل صناعة القرار** ، الطبعة الثالثة ، دار وائل للنشر عمان ، الأردن ، 2008 ،ص 18-20

- **المستثمرون المحتملون :** لغرض دراسة إمكانية استثمار أموالهم في منشآت الأعمال فإن المستثمرون المحتملون يهتمون بنتائج التحليل المالي للمنشأة المختلفة .
- **المصارف وشركات التأمين :** لدراسة مدى قدرة التحليل المالي للمنشأة المختلفة التي يمكن منحها لها وكذلك في إمكانية التأمين على أنشطتها إذا ما كانت قادرة على الاستمرار في النشاط والنمو وسداد الأقساط ، فإن المصارف وشركات التأمين تعتمد إلى حد كبير على نتائج التحليل المالي للمنشأة ومدى قدرتها على الوفاء بديونها .
- **العملاء والموردون**
- **العملاء (الزبائن) [1]:**تهمهم نتائج التحليل المالي للتأكد من قدرة المؤسسة (المورد) على احترام العقود المبرهنة معها فإذا كانت المؤسسة في وضعية مالية غير مستقرة ، تتسبب في صعوبات لزبائنها من جراء عدم تسليمها للطلبيات في مواعدها مثلا :
- **الموردون :** تتضح استفادتهم من حيث التأكد من سلامة المركز المالي للزبون المؤسسة ، وتطور درجة المديونية وحسب النتائج المتوصل إليها يستطيع المورد أن يقرر الاستمرار بالتعامل مع المؤسسة ، أو التقليل من ذلك ، أو إلغاءه تماما .

المطلب الثالث: القوائم المالية ذات العلاقة بالتحليل المالي:

تعتبر القوائم المالية مصدرا مهما و أساسيا من مصادر المعلومات التي يستند عليها التحليل المالي، بل وهي المصدر الرئيسي له، وتتكون هذه القوائم من ثلاث قوائم رئيسية وهي:

قائمة الدخل[2] :

تحتوي هذه القائمة على مجموعة من الحسابات التي من شأنها المقارنة بين إيرادات الوحدة ومصروفاتها عن سنة مالية معينة وتظهر النتيجة على مرحلتين :

المرحلة 1 : تختص بمقارنة قيمة مبيعات المنتجات المصنعة مع تكاليف شراء المواد الخام أو أجور التصنيع و المصروفات الأخرى التي تحتاجها عملية التصنيع هذا بالنسبة للوحدة الصناعية أما بالنسبة التجارية فتظهر المقارنة النتيجة بين تكاليف شراء البضاعة المباعة وقيمة مبيعات البضاعة وتدعى النتيجة ب : مجمل الربح أو مجمل الخسارة .

المرحلة 2 : وتكون بمقارنة مجمل النتيجة التي تم الحصول عليها من المرحلة الأولى مع بقية مصروفات وإيرادات الوحدة الاقتصادية وذلك بطرح كافة مصروفات البيع والتوزيع و المصروفات العامة و الإدارية من مجمل الربح ومن بين هذه المصروفات مثلا : مصاريف الإيجار و الإعلام والتغليف و الرواتب وأجور الكهرباء ....الخ ، كما تضاف كافة إيرادات الوحدة التي ترتبط

---

[1] زغيب ملكية و بوشنقير ميلود ،مرجع سبق ذكره،ص 18

[2] - رايمن الشنطي و آخرون ،**مقدمة في الإدارة و التحليل المالي**،الطبعة الأولى ،دار البداية ناشرون و موزعون،2010،ص144.

نشاط الوحدة ارتباطا مباشرا مثلا : كالعمولات المقبوضة وأرباح بعض الموجودات الثابتة وإيراد العقار وغيرها و نسمى النتيجة المتحصل عليها من هذه المرحلة بصافي الربح أو بصافي الخسارة .

1- قائمة المركز المالي :[1]

تعرف أيضا بقائمة الوضع المالي أو الميزانية العمومية وهي القائمة التي توضع من جهة مصادر الأموال في المنشأ (حقوق الملكية والالتزامات) واستخدامات هذه الأموال من جهة أخرى (الأصول) ، وتتكون بنود هذه القائمة من أرصدة خطية لمختلف بنود الأصول والإلتزامات وحقوق الملكية من تاريخ إعداد القوائم المالية ، مما يساعد المستخدمين في التعرف على الوضع المالي للشركة في ذلك التاريخ ، وتعد هذه القائمة بأشكال متعددة كما هو الحال في قائمة الدخل ، فيمكن أن تعد على هيئة تقرير (قائمة الوضع المالي) أو على هيئة الحساب (الميزانية العمومية) ، إلا أن الشكل الأول (القائمة) يوفر أساسا جيدا للتحليل المالي وذلك من خلال تصنيف البنود تحت عناوين رئيسية بالإضافة إلى إيجاد علاقة معينة بين هذه البنود عند الإفصاح عنها .

2- كشف التدفقات النقدية :[2]

يوصف كشف التدفق النقدي بأنه حلقة الوصل بين كشف الدخل والميزانية العمومية ، وأن الغرض الأساسي من هذا الكشف هو تحديد التدفقات النقدية الداخلة والخارجة خلال فترة مالية محددة وإذ أن هذا الكشف يظهر ‘ثار الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية على النقد ، لذلك يعتبر الآن من القوائم المالية الأساسية في التحليل المالي ، ويمكن أن يستخدم هذا الكشف من قبل الإدارة للتعرف على حجم التمويل الداخلي المتاح للأنشطة التشغيلية كما يمكن للمستثمرين و الدائنين من استخدام هذا الكشف لتقيم قدرة الشركة على توليد تدفقات نقدية قادرة على تعظيم ثروة المساهمين ، وتسديد التزامات الدائنين وهذا الشكل يوضح العناصر المكونة لقائمة التدفق النقدي .

---

[1]- مؤيد راضي خنفر وغسان فلاح المطارئة ، **تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي** ، الطبعة الثانية ، دار المسيرة لنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، الأردن 2009 ، ص 37 .

[2]- عدنان تايه النعيمي وأرشد فؤاد التميمي ، مرجع سبق ذكره ، ص 27 .

الشكل الثاني :العناصر الرئيسية المكونة لكشف التدفقات النقدية

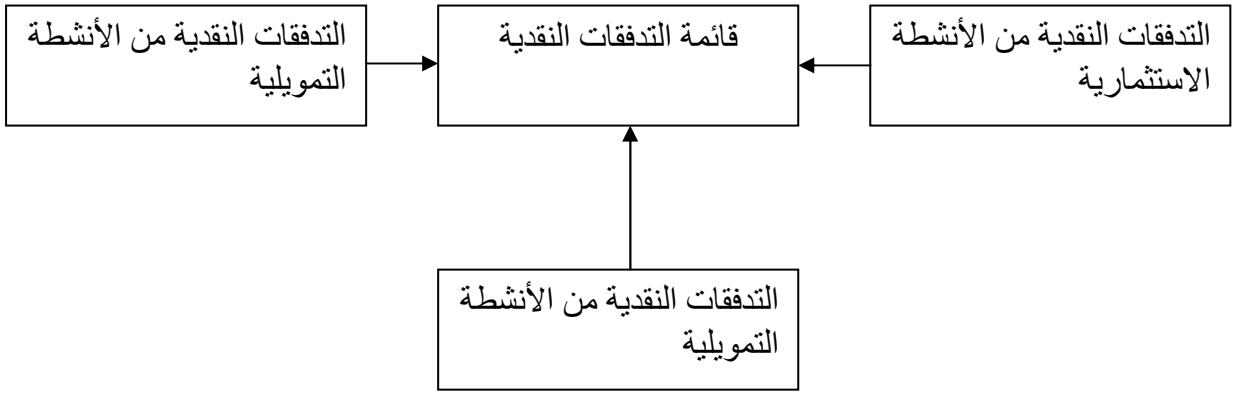

المصدر : عدنان التايه النعيمي و ارشد فؤاد التميمي ،مرجع سبق ذكره،ص 27

المبحث الثالث : الأدوات المستعملة في التحليل المالي :

المطلب الأول : التوازنات المالية

أولا : رأس مال العامل[1] :

تعريفه: تعتبر رأسمال العامل أداة من أدوات التحليل المستعملة في تقييم البنية المالية للمؤسسة و الحكم على مدى توازنها المالي ، خاصة على المدى القصير ، و دلك بتاريخ معين . و يتمثل الجزء من الأموال الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الأصول المتداولة بعد تمويل كل الأصول الثابتة، كما يظهر في الشكل التالي :

الشكل الثالث: شكل توضيحي حول رأس المال العامل

رأس المال العامل	أصول ثابتـــة	أصول دائمة	رأس المال العامل
	أصول متداولة	ديون قصيرة الأجل	

المصدر : زغيب ملكية و بو شنقير ميلود ، ص49 .

و يتم حساب رأس المال العامل الذي يرمز له اختصارا ب ر م ع :

ر م ع = الأموال الدائمـــة _ الأصول الثابتة

[1]-زغيب ملكية و بو شنقير ميلود ، مرجع سابق ص49.

2- أنواع رأس مال العامل: ينقسم رأس مال العامل إلى أربعة أقسام كالآتي:

أ-رأس المال الإجمالي: [1]

هو دلك الجزء من عناصر الأصول (الموجودات) التي يتكلف بها نشاط الاستغلال للمؤسسة أي العناصر التي تدخل ضمن دورة الاستغلال . و يتمثل في عناصر الموجودات المتداولة و منه يمكن كتابته على النحو التالي :

رأس مال العامل الإجمالي = مجموع الموجودات

ب – رأس مال العامل الصافي [2]:

هو الجزء من الأموال الدائمة المستخدمة في تمويل جزء من الأصول المتداولة ، وهو رأس المال العامل الذي رأيناه سابقا.

رأس مال العامل الصافي = الأموال الدائمة – الأصول المتداولة.

ج- رأس مال العامل الخاص [3]:

هو ذلك الجزء من الأموال الخاصة المستعملة في تمويل جزء من الأموال المتداولة بعد تمويل الأصول الثابتة أي :

رأس مال العامل الخاص = الأموال الخاصة – الأصول الثابتة.

<u>المدلول الاقتصادي</u>: إن وجود رأس المال العامل الخاص في المؤسسة يدل على القيم الثابتة قد مولت بالأموال الخاصة، و هذا التحويل يوفر للمؤسسة عدم استعمال الديون الطويلة الأجل ،وهذا بدوره يمكن من وجود سيولة عالية،و بالتالي تصبح المؤسسة تتمتع باستقلالية كبيرة،و من هذا نستنتج أن هدف رأس المال العامل الخاص هو معرفة درجة الاستقلالية المالية التي تتمتع بها المؤسسة.

د- رأس مال العامل الأجنبي: [4]

هو ذلك الجزء من الموجودات المتداولة المعمول بواسطة الديون طويلة ومتوسطة الأجل أي أن:

رأس مال العامل الأجنبي = رأس مال العامل للصافي – رأس مال العامل الخاص

---

[1] – حسين لبيهي ، **التحكم المالي في المؤسسات الصناعية** ، معهد العلوم الاقتصادية ، جامعة قسنطينة، 1992 – 1993 ، ص 53-54.

[2] – زغيب ملكية و بوشنقير ميلود، مرجع سابق ذكره، ص 50.

[3] – حسين لبيهي ، مرجع سابق ذكره، ص 56.

[4]– زينات دراجي ، **تقييم الأداء المالي للمؤسسة**، ص

3- **ملاحظات حول رأس المال العامل**[1]:

- كلما كان رأس مال العامل موجبا و كلما كبر مبلغه دل ذلك على وضع مريح من حيث التوازن المالي (السيولة).
- كلما كان رأس مال العامل موجبا وكلما كبر وكان ضخما كلما كان لهذا الارتفاع الكبير تأثيرا سلبيا على مرد ودية المؤسسة لأنه يؤدي إلى تجميد قسما كبيرا من الأموال الدائمة.
- كلما امتلكت المؤسسة رأس مال خاص، كلما كبر مبلغه ازدادت و معه استقلالية المؤسسة من الناحية المالية و الاستغلالية المتمثلة في حرية رسم السياسات العامة ووضع الخطط و اتخاذ القرارات في مجال التسيير و الرقابة .

4-الاستنتاج :

إذا كان رأس مال العمل الصافي معتبرا أو درجة سيولة أصول متداولة أكبر من درجة استحقاقها ديون قصيرة الأجل ، فيمكن القول أن هنالك توازن مالي من الآجال القصيرة و هذا يشجع البنك على منح قروض.

و لكن المحلل المالي في البنك لا يكتفي بحساب ودراسة رأس المال العامل ويتحقق من التوازن المالي ولكن يلجأ إلى حساب الاحتياجات من رأس المال العامل.

ثانيا : الاحتياجات من رأس المال العامل:[2]

1-تعــريف :

يتطلب نشاط الاستغلال في المؤسسة بالإضافة إلى القيم الثابتة توفير مجموعة من العناصر و هي المخزونان و المدينون، و هذه العملية تولد مصادر قصيرة الأجل متجددة تتمثل في الديون ممنوحة من الموردين أو تسبيقات ممنوحة هذه المصادر تمول جزء من الأصول المتداولة ويجب على المؤسسة أن تبحث عن جزء أخر مكمل و هو ما يسمى بالاحتياجات من رأس مال الفاصل ، الذي يسمح عند إضافة الديون قصيرة الأجل بتمويل الموجودات المتداولة.

1-كيفية حسابها [3]: يمكن حساب هذه الاحتياجات بالعلاقة التاليــة:

احتياجات رأس مال لعامل = الأصول (المتداولة – النقدية) – (ديون قصيرة الأجل – السلفيات المصرفية)

---

[1]- بن حافظ حمزة ، مرجع سابق ذكره، ص 31-32.

[2]- عبد الحكيم بوالحيلة ، العجز المالي و مشكلة التمويل في لمؤسسة الاقتصادية العمومية **الجزائرية** ص85.

[3]- مبارك لسلوس ، **التسيير المالي تحليل نظري مدعم بأمثلة وتمارين محلولة لطلبة العلوم الاقتصادية و التجارية و التسيير** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 11-2004 ، الجزائر ، ص 34-35.

وقد تم استبعاد النقدية لأنها لا تعتبر من احتياجات الدورة، كما أن السلفيات المصرفية أيضا عبارة عن ديون سائلة مدتها قصيرة جذا ولا تدخل ضمن موارد الدورة ،لأنها تقترض غالبا في نهاية الدورة للتسوية.

ثالثا : الخزينة الصافية و كيفية حسابها:[1]

1-تعريفها:

الخزينة الصافية هي مجموعة الأموال الجاهزة التي توجد تحت تصرف المؤسسة لمدة دورة استغلالية، أي مجموع الأموال السائلة التي تستطيع المؤسسة استخدامها فورا، و الخزينة الصافية على درجة كبيرة من الأهمية ، لأنها تعبر عن وجود أوعدم وجود توازن، أي مجموع الأموال السائلة التي تستطيع المؤسسة استخدامها فورا، والخزينة الصافية على درجة كبيرة من الأهمية ، لأنها تعبر عن وجود أوعدم توازن مالي بالمؤسسة ، و تحسب عن طريق صافي القيم الجاهزة أي:

الخزينة الصافية = القيم الجاهزة – السلفيات المصرفية

أو عن طريق الفرق بين رأس المال العامل و احتياجات رأس مال العامل .

الخزينة الصافية = رأس مال العام – احتياجات رأس مال العامل.

المطلب الثاني: النسب المالية

1- تعريفها:

النسب المالية أداة من أدوات التحليل المالي تنبع أهميتها من أنها أكثر قدرة من القيم المطلقة في التعبير عن حقيقة أوضاع المنشاة فرغم

صافي الربح البالغ مليون دولار مثلا أذا أخد كما هو في صورة قيمة مطلقة فإنه يعطي انطباعا جيدا عن ربحية المنشأة و لكن قد يعكس الوضع لو ربطنا الربح برقم المبيعات في شكل نسبة

مالية هي ما يعرف بنسبة الربح إلى المبيعات، من ناحية أخرى فإنه النسبة المالية في حد ذاتها ليس لها معنى ما لم نقارن بمعيار معين سواء من داخل المنشأة أو من خارجها، كأن نقارن مثلا بالنسبة المالية للصناعة التي تنتمي إليها المنشاة و التي يطلق عليها متوسط الصناعات أو نقارن بالنسب مالية لمشروعات المنافسة الناجحة أو النسب المالية للمشروع و المشتقة من بيانات التاريخية[2].

[1]- زغيب ملكية بوشنقير ميلود، مرجع سبق ذكره،ص 53

[2]- مدحت صادق، **أدوات وتقنيات مصرفية**، دار غريب للطباعة والنشر و التوزيع القاهرة، 2001،ص 269.

2- أنواع النسب المالية: هناك عدد من المؤشرات التي تستخدم في قياس الأداء المالي وهي:

2-1 نسب السيولة:[1]

و هي النسب التي تقيس مدى قدرة الشركة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل عند استحقاقها باستخدام أصولها السائلة و شبه السائلة (الأصول المتداولة) دون تحقيق خسائر و من أهم نسب تلك المجموعة: نسب التداول، نسب السيولة السريعة، نسب السيولة النقدية.

2-2 نسب النشاط :[2]

ويصطلح تسميتها بنسب الدوران أو بنسب إدارة الموجودات وهي مجموعة من النسب التي تعكس كفاءة الموظفين و المسؤولين في الشركة و قدرتهم على إدارة ومجوداتها ،كما تقيس مستوى العلاقة بين المجودات و المبيعات وقد سميت بنسب الدوران أو النشاط إلا أنها تبين السرعة التي يتم من خلالها تحويل الموجودات إلى مبيعات و أهم النسب هي: معدل دوران المخزون السلعي،معدل دوران الدائنين،معدل دوران المدينين ،معدل دوران الأصول المتداولة.

2-3 – نسب الربحية: [3]

تعتمد هذه المجموعة من النسب على كفاءة الإدارة في توظيف الأصول لتحقيق الإيرادات و الأرباح و تقسم بناء على ذلك إلى مجموعتين التاليتين :

* نسب لقياس ربحية المبيعات : – معدل هامش الربح .
  – حافة مجمل الربح.
  – حافة ربح النشاط.

*نسب ربحية توظيف الأصول: – العائد على الأصول المستمرة .
  – العائد على حقوق الملكية .
  – نسبة التوزيعات.
  – نسبة التوظيف الذاتي.

2-4-نسب المديونية : [4]

وترتكز هده النسبة على قياس قدرة المنشأ على خدمة الديون طويلة الأجل و سدادها عندما يحين موحد استحقاقها و تقيس هده النسب مدى اعتماد الشركة على الديون في تمويل أصولها أي أنهـــا تبـــين

---

[1]– محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي و أثره على عوائد اسم الشركات**، الطبعة الأولى، دار الحامد لنشر و التوزيع،عمان،الأردن،2010،ص62 .

[2]– علي عباس ،مرجع سبق ذكره،ص 83

[1] – محمد إبراهيم عبد الرحيم ، **اقتصاديات الاستثمار و التمويل و التحليل المالي** ، مؤسسة ثبات الجامعة ، الإسكندرية 2008 ص 147 .

[4] – حسن سمير عشيش ، **التحليل الائتماني و دوره في ترشيد عمليات الإقراض و التوسيع النقدي في البنوك الأولى** ، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع – عمان ، الأردن 2010 ص44 ، 45 .

مقدار الأصول التي ساهم بها الملاك مقارنة مع القروض التي ساهم بها الدائنون نفي مجموع أصول الشركة و تضم هده المجموعة النسب التالية : نسب المديونية ، نسب الملكية ، نسب الديون إلى حقوق الملكية ، نسبة تغطية الفوائد .

المطلب الثالث : تحليل التغير و الاتجاه و نقطة التعادل :

أولا: تحليل التغيير و الاتجاه [1] :

يعتمد المحلل المالي على القوائم المالية في إجراء التحليل الأزمة للحصول على معلومات تفيد بها الأطراف ، و هده المعلومات تتوقف على مدى و صحة بيانات حسابات القوائم المالية و يتم هدا التحليل من خلال:

1-التحليل الرأسي : [2] بموجب هدا الأسلوب من أساليب التحليل المالي تتم المقارنة فيما بين أرقام القوائم المالية للفترة المحاسبية نفسها لتظهر محصلة كهده المقارنة في صورة نسب مئوية ، كأن تنسب تكلفة المبيعات في قائمة الدخل مثلا إلى قيمة المبيعات في نفس القائمة أو أن تنسب قيمة كل بند من الأصول المتداولة في الميزانية إلى مجموع الأصول في الميزانية نفسها .

2-التحليل الأفقي :[3] التحليل الأفقي يعني دراسة التغيرات الحادثة في عناصر القوائم المالية على مدى عدة فترات زمنية ولدلك يدعى بالتحليل المتحرك و هو أفضل من التحليل الرأسي الدي يقتصر على دراسة العناصر التي تظهر في القوائم المالية لفترة زمنية واحدة و وتحليل العلاقات بينها ، و الجدير بالذكر هنا أن كلا النوعين يعتبران هامان و وسيلة ضرورية بالنسبة للمحلل المالي لا بل إنهما يكملان بعضهما البعض .

و الفائدة الرئيسية للتحليل الأفقي ترتكز في معرفة اتجاه تطور عناصر القوائم المالية و لذلك يسمى هدا التحليل أيضا بتحليل الاتجاه.

ثانيا: نقطة التعادل:

1- تعريفها:

هي النقطة التي عندما يتساوى مجموع النفقات مع مجموع الإيرادات و بدلك يكون صافي الربح يساوي الصفر، أعلى هده النقطة تسمى بمنطقة الأرباح و أدنى هده النقطة تسمى منطقة الخسائر [4].

---

[1] – منير شاكر محمد و آخرون ، **التحليل المالي مدخل الصناعة القرار** ، الطبعة الثالثة ، دار وائل للنشر و التوزيع ، الأردن ، عمان 2008.

[2] – محمد مطر ، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني**، الطبعة الثانية، دار وائل، عمان، 2006، ص 25.

[3] – منير شاكر محمد و آخرون ، مرجع سابق ، ص 42 .

[4] – أيمن الشنطي و آخرون ، **مقدمة في الإدارة و التحليل المالي** ، الطبعة الأولى ، دار البداية ، عمان – وسط المدينة ، 2010 ، ص 173 .

2- ***أهمية و فوائد تحليل التعادل*** : [1]

- تعتبر خريطة نقطة التعادل إحدى الأساليب التي يعتمد عليها متخذ القرار في تحديد القرار المناسب
- يوضح التعادل التكاليف الملكية (ثابتة و متغيرة) و الإيراد الملكي.
- تحديد تلك النقطة التي تساوي عندها التكاليف مع الإيرادات الملكية أي تلك النقطة التي لا تحقق عندها أرباح و خسائر، حيث يسبق هده النقطة تحقيق خسائر و يلي تلك النقطة تحقيق أرباح .

3- **طرق تحديد نقطة التعادل:** [2] من أهم الطرق التي تستخدم لتحديد نقطة التعادل نذكر :

3-***1- طريقة الجدول*** : في هده الطريقة يتم وضع البنود الرئيسية للمصروفات و الإيرادات و كميات الإنتاج في خانات متجاورة ليتم احتساب الربح بعد افتراض كميات إنتاج محدودة في كل مرة ابتداء من كمية الإنتاج صفر ثم تليه خسارة لمستويات الإنتاج في المراحل الأولى ثم تنخفض هده الخسارة حتى تصل إلى مستوى معين تكون فيه الخسارة تساوي الصفر ، و عند هدا المستوى فإن زيادة في الإنتاج بوحدة واحدة ستكون هناك أرباح و بالتالي فإن الأرباح و الخسائر تساوي عند هذه النقطة

3-**2- الطريقة الحسابية :**

باستخدام المعادلة الرياضية أو بناءا على فكرة التعادل فإن الإيرادات = التكاليف و بالتالي فإن عدد الوحدات (ن) – سعر البيع (س) = التكاليف الثابتة (ت.ث) + التكاليف المتغيرة للوحدة (م) – عدد الوحدات .

3-**3 – الطريقة البيانية**

بيانيا يمثل المحور الرئيسي للإيرادات و التكاليف في حين يمثل المحور الأفقي كميات الإنتاج ، حيث أن التكاليف الثابتة تبدأ من نقطة معينة على خط التكاليف و تستمر في شكل خط مستقيم أما التكاليف المتغيرة فهي تكاليف تتكبدها الشركة عندما تبدأ في الإنتاج و تستمر في الزيادة بزيادة كميات الإنتاج .

المطلب الرابع: أساليب التحليل الإحصائي [3]

للحصول على المزيد من المعلومات التفصيلة و الغير الظاهرة و الطرق المالية ، قد يلجأ المحلل إلى استخدام العديد من الأساليب و الطرق الإحصائية و الرياضية المتاحة مثل : مقاييس النزعة المركزية و مقاييس الاختلاف و التشتت هذه الأساليب زادت من كفاءتها و سهولة احتسابها لتطورات التقنية مثل : الحسابات الآلية ، و البرامج الإحصائية المختلفة .

في الجزء المتبقي من هذا الفصل سوف نستعرض بشكل غير مفصل بعض هده الطرق.

---

[1] – أيمن الشنطي و آخرون ، مرجع سبق ، ص 173 .

[2] – محمد المبروك أبو زيد، مرجع سبق، ص 174، 173

[3] – محمد مبروك أبو زيد، مرجع سبق ذكره ص182، 183، 184.

1-***مقاييس النزعة المركزية***: توجد عدة طرق تهدف إلى تقليص و تلخيص و وصف البيانات ،و ذلك بإيجاد أعداد : مثل المتوسط الحسابي ، الوسيط ، المتوسط الهندسي ، المتوسط التوافقي ، حيث يطلق على مثل هده الأعداد المستخدمة لوصف مجموعات البيانات اسم المقاييس الوصفية

و من أشهر مقاييس النزعة المركزية :

* **الوسط الحسابي أو المتوسط:** و تعتبر المتوسطات من أهم الأساليب الإحصائية البسيطة، فهي غالبا ما يتم استخدامها من قبل أطراف مختلفة بغرض الحصول على توصيف منطقي و دقيق لبياناتها عن ظاهرة ما مما يساعدهم على الدراسة و التحليل.

* **المتوسط المرجع:** و هو يستخدم كبديل عن متوسط حسابي عندما تكون فيهم بيانات ليست لها نفس الأهمية أو الوزن.

* **الوسيط:** يستخدم لتحديد رقم أو مكان النسبة محل الدراسة (نسبة التداول، نسبة السرعة).

و من بين مجموعة شركات خاضعة لدراسة لتستخرج كأس لتقييم و مقارنة .

* **المنوال:** هو يعرف بأنه القيمة أكثر شيوعا أو حدوثا من بين مجموعة القيم، إلا انه قد يكون لمجموعة من البيانات منوال واحد و تسمى متعددة المنوال.

* **المتوسط الهندسي**: و هو يعبر عن القيمة المتوسطة بشكل أدق من المتوسط الحسابي عندما تكون البيانات عبارة عن نسب مئوية، أو تكون قيم البيانات تزداد معدلات ثابتة

* **المتوسط التوافقي**: و هو يستخدم بصورة خاصة في البيانات المتعلقة بالمعدلات مثل البيانات التي تبين معدل عدد الوحدات المنتجة من ملكة معينة لكل دورية عمل.

- و في مجال التحليل المالي فإن المحلل المالي غالبا ما يستخدم بعض المتوسطات مثل المتوسط الحسابي، والوسيط، والمنوال في دراسة و تحليل نسب التداول أو السيولة و النسب الأخرى للحصول على متوسطات النسب للشركة محل الدراسة عن مجموعة من السنوات السابقة أو متوسطات النسب بين الشركة محل الدراسة و الشركات الأخرى في نفس القطاع .

2- مقاييس الاختلاف و التشتت : كما لاحظنا من خلال استعراض مقاييس النزعة المركزية ، إنه يتم استخراج الوسيط أو الوسيط عن مجموعة من النسب المالية ، حتى يتمكن استخدامها في المقارنة من كل مفردة من المجموعة أو مع متوسطات مجموعة أخرى من النسب المالية إلا أن هده المقاييس لا تبين درجات الاختلاف أو التشتت لمفردات 5 لمجموعة ، و بالتالي قد تكون هده المتوسطات غير معبرة . من هنا جاءت حاجة لاستخدام مقاييس التشتت التي تبين درجة الاختلاف و التشتت لمفردات أي نسبة محل الدراسة.

3-**مقاييس الارتباط و تحليل الانحدار** : يعتبر الارتباط من الإحصائية عن التلازم بين متغيرين تلازما كميا بحيث يؤدي الزيادة في إحدى المتغيرين إلى الزيادة في التغيير لآخر أو العكس . و من جهة نظر التحليل المالي فإن مقاييس الارتباط و الانحدار ممكن أن تستخدم لتحديد العلاقة بين عنصر و أخر

من عناصر القوائم أو بين نسبة مالية وأخرى مستخرجة من القوائم المالية ، بالتالي في حالـــة اكتشـــاف وجود علاقة بين عنصر و آخر و ليكن هدا العنصر دوران إجمالي الأصول مع معدل دوران الأصـــول المتداولة، فإن هذا يمكن أن يساعدنا في التنبؤ بإحدى هذه النسب لمعرفة النسبة الأخرى.

خلاصـــــــة:

من الواضح أن هناك أساليب رئيسية للرقابة في مجال نشاط البنوك و التحليل المالي الذي يمكن أن يكون في صور عديدة و مختلفة واحد هذه الأساليب إلا انه يلاحظ إن التحليل المـــالي يعتمـــد علـــى مجموعة من الطرق و الأدوات ، و تعد النسب المالية الأكثر شيوعا بين هذه الأدوات و يتوقف اختيـــار النسب الملائمة لعملية التحليل على المحلل المالي في حد ذاته و ذلك لعدم وجـــود قواعـــد تضـــبط هـــذا الاختيار.

خاتمة عامة

الخاتـــــــمة:

تعتبر البنوك التجارية عصب الاقتصاد و وسيلة لتلبية حاجات التمويل و تقديم قروض لأشخاص لديهم حاجة لتمويل و تقوم جاهدة بتطوير مواردها ، و تدنية المخاطر المتعلقة باستخداماتها من أجل تحقيق مردودية مناسبة ، و حماية نصيبها من السوق ، في ظل المنافسة المحلية و الدولية و العولمة المالية التي أخذت في الانتشار بشكل واسع .

إن السير الحسن لأي بنك مرهون بمدى قدرته على استغلال الأمثل لموارده و ضرورة التوازن بين مبدأين هما : السيولة لمواجهة طلبات سحب اليومية من طرف المودعين و مبدأ الربحية أي تحقيق أقصى ربح بأقل درجة من المخاطر .

و حتى يتمكن البنك من أداء مهامه على أكمل وجه يجب عليه الاهتمام بالتحليل المالي الذي يعتبر الوسيلة الأكثر دقة و أهمية للتعرف على مراكز القوة و الضعف و مدى توازن الهيكل المالي للمؤسسة .

و قد تطرقنا من خلال موضوعنا محاولين الإجابة عن التساؤل طرحناه في المقدمة حيث عرضنا مختلف المخاطر التي قد تتعرض لها البنوك التجارية كما حاولنا في هذا الطرح إبراز أهم الوسائل الكفيلة بالحد من هذه المخاطر ، خصصنا بالذكر أدوات التحليل المالي و قد خرجنا بالاستنتاجات التالية :

النتائج و التوصيات :

- عدم التزام البنوك بتطبيق جميع أدوات التحليل المالي .
- عدم التزام البنوك بتطبيق قواعد الحيطة و الحذر المفروضة من طرف البنك المركزي.
- ضعف البنوك في تقييم الحصيلة التي تقدمها المؤسسة الطالبة للقرض .
- ارتكاب أخطاء كثيرة لعدم مراجعة الحسابات راجع للتقليل من أهمية الدراسة المالية .

و من خلال النتائج السابقة يمكن أن تخرج بالتوصيات التالية:

- السهر على تطبيق و تكثيف الرقابة على الوثائق و الرقابة المكانية و متابعة المؤثرات الصحة المالية للبنوك .
- من الضروري القيام بإصلاح عميق لهياكل و آليات عمل البنك .
- وضع رقابة إدارية تراجع الحسابات و القرارات المتخذة فيما يخص منح القروض .
- وضع تقييم دقيق للحصيلة التي تقدمها المؤسسة الطالبة للقرض و بعرضها على المختصين التي تكون مهمتهم النظر فيها و في مدى مطابقتها لواقع المؤسسة.
- إرغام المؤسسات الاقتصادية على نشر ممتلكاتها وفقا للمعايير المعمول بها دوليا و وجوب أن تتضمن الحصيلة المعطيات الخاصة بالأرباح و الخسائر.

الملخص العام:

تم التطرق في هذه الدراسة إلى موضوع التحليل المالي في البنوك التجارية التي تعتبر الطرف الأساسي في الوظيفة المالية بصفته من بين المؤسسات المالية التي يرتكز نشاطها في قبول الودائع و منح القروض.
فالتحليل المالي يعد من ابرز الأدوات المستعملة لتقييم الأهداف التي يسعى البنك إلى تحقيقها سواء لتقييم أداءه أو لتقييم طلبات العملاء فيما يخص الاقتراض.

إن التحليل المالي ليس مهماً للبنوك فحسب بل لجهات أخرى مثل المساهمين والمستثمرين لأنه يقدم معلومات عديدة ومتنوعة تمكن كل الأطراف المهتمة بالشركة من التنبؤ بمستقبلها ومن ثم اتخاذ القرارات الملائمة بمعنى أنه أساس من أسس التخطيط والرقابة المالية.

أما فيما يتعلق بأهداف البحث فهو يسعى إلى التعريف بالبنوك التجارية، و الأدوار التي تلعبها في اقتصاد الدول و مدى فاعليتها في تطوير هذه الاقتصاديات.، وكذلك محاولة التعرف على التحليل المالي،أهدافه و أدواته. وأهم المعايير التي يعتمد عليها البنك في منح قروض للمؤسسات الاقتصادية وأهمية التحليل المالي أو الدور الذي يلعبه التحليل المالي في تحديد هذه المعايير.

ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذا البحث تكمن في أن التحليل المالي يساعد البنوك على معرفة المركز المالي للشركة و مدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المستقبلية والحالية.

الكلمات المفتاحية:

البنك التجاري – التحليل المالي.